



مستقبل الامن المائى المصري في ضوء التهديدات والتحديات
من دول حوض النيل

المخلص

يهدف هذا البحث الى القاء الضوء علي مشكلة الساعة في القارة الافريقية وبالضبط في الجهة الشمالية الشرقية في منطقة حوض النيل أين يقام سد النهضة الإثيوبي، ذلك المشروع الضخم الذي اثار ازمة بين دول المصب مصر والسودان من جهة ودولة المنبع إثيوبيا من جهة اخري، نتيجة مساس هذا المشروع بحصتيهما من مياه النيل التي تكفلها لهما الاتفاقيات التاريخية والتي ترفضها إثيوبيا ودول المنبع ولا تعترف بها باعتبارها موروث استعماري ، ان بناء السد من طرف واحد وهي اثيوبيا ودون تنسيق او تشاور ترى فيه دول المصب اثارا خطيرة تنعكس على امنها المائى والغذائى مما اجج الصراع والنزاع بين الدول الثلاث لان القضية تمس الامن القومي والإقليمي لدول المنطقة، باءت كل محاولات التسوية الودية والتفاوض والوساطة بالفشل واليوم اصبحت كل السيناريوهات مفتوحة في معالجة هذه الأزمة .

لقد شغل سد النهضة مساحة غير مسبوقة في يوميات المصريين مؤخراً، شعباً وحكومة ومؤسسات، بسبب الاهمية التي يشغلها في وجدان وعقل المصريين، حاضراً وتاريخياً، لأنّ النيل شريان الحياة لمصر وشعبها الذي تجاوز عدده المئة مليون نسمة، وانّ اي اعتداء علي نهر النيل، وتقييد حصة المصريين من مياهه، سيشكّل تهديد للامن القومي لمصر، علي الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، مروراً بالسياسي والعسكري، وليس انتهاءً بسمعة مصر وتاريخها كدولة عظمى ورائدة في المنطقة، في الثقافة وفي التقدم نحو قيادة حركات التحرر، وكحضارة منحت البشرية الكثير .

ومن هنا جاءت اهمية تناول ازمة سد النهضة، وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مصر وشعبها، ودور الدول الاقليمية والدولية في تاجيج الخلاف بين دول حوض النيل، ولا سيّما دور الكيان الاسرائيلي في ذلك .

الكلمات المفتاحية :

الامن المائى ، التهديدات ، حوض النيل ، سد النهضة



Abstract

This research aims to shed light on the problem of the hour in the African continent, specifically in the northeastern side of the Nile Basin region, where the Grand Ethiopian Renaissance Dam is being built. That huge project that provoked a crisis between the downstream countries, Egypt and Sudan, on the one hand, and the upstream country, Ethiopia, on the other, as a result of this project infringing on their shares of the Nile waters guaranteed to them by historical agreements, which Ethiopia and the upstream countries reject and do not recognize as a colonial heritage. The construction of the dam unilaterally, which is Ethiopia, and without coordination or consultation, the downstream countries see serious effects on their water and food security, which fueled the conflict and conflict between the three countries because the issue affects the national and regional security of the countries in the region. All attempts at amicable settlement, negotiation and mediation have failed and today all scenarios have become open in dealing with this crisis.

The Renaissance Dam has occupied an unprecedented space in the diaries of Egyptians recently, people, government, and institutions, because of the advanced importance it occupies in the conscience and mind of Egyptians, presently and historically, because the Nile is the lifeline of Egypt and its people, whose number exceeds one hundred million people, and that any aggression on the Nile River, will restrict... The Egyptians' share of its waters will constitute a threat to Egypt's national security, on the economic and social levels, as well as political and military levels, and not an end to Egypt's reputation and history as a great and pioneering country in the region, in culture and in progress toward leading liberation movements, and as a civilization that has given humanity much



Hence the importance of addressing the Renaissance Dam crisis, its social, economic and political effects on Egypt and its people, and the role of regional and international countries in stoking the dispute between the Nile Basin countries .

Keywords :

Nile Basin region , Renaissance Dam , Water Security , Theareds

المقدمة

منذ نحو ٢٥٠٠ عام قال المؤرخ اليوناني المعروف "هيرودوت" ان مصر هبة النيل وكانت تلك الكلمات تعنى أنه لولا النيل والمصريين لبقيت مصر مساحة شاسعة من الصحراء القاحلة كما أن النيل هو ظاهرة جغرافية مهيمنة ومسيطر على جميع مظاهر الحياة فى جميع دول حوض النيل، حيث تزداد سيطرة النيل وهيمنته على الحياة كلما إتجهنا شمالاً، ومن ثم فإنه ليس هناك اراضى في منطقة حوض النيل تدين بوجودها اولاً ثم بخصوصيتها ثانياً كما تدين مصر لنهر النيل.

تمثل منطقة دول حوض النيل أحد أهم الدوائر الرئيسية للأمن القومى المصرى إرتباطاً بحقيقة الانتماء المصرى نحو دول القارة الإفريقية بصفة عامة من جهة، وواقع الإرتباط الوثيق بين مستقبل خطط التنمية الإقتصادية والبشرية في مصر من جهة اخرى ، ولقد تزايدت اهمية تلك المنطقة فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التى تشهدها منطقة دول الحوض ومن اهمها المشروعات المائية التى تقوم بتنفيذها دول المنابع لزيادة مواردها المائية ذات التأثير المباشر على الامن المائى المصرى.

أولاً: اشكالية الدراسة:

يمثل النيل منبع ومصدر المياه لدولتي المعبر والمصب (السودان ومصر)، وى تاثير علي تدفق المياه لهما يُعتبر تهديداً للبقاء والتنمية الاقتصادية ، ويُنذر بالخطر والتهديد للأمن القومى و قد



كانت العلاقات المائية بين دول حوض النيل تتسم بالاستقرار النسبي نتيجة لوجود عدد من الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الإقليمية التي تنظم استخدام المياه والانتفاع بها في هذه الدول ، الا ان بعض القضايا تثار بين الحين والآخر سواء علي مستوى التفاعلات الجماعية او الثنائية ، وتاتي في مقدمتها التنصل من الاتفاقيات المبرمة او اعادة تحديد حصص المياه، كذلك الاجراءات الاحادية من دول المنبع بإقامة سدود دون الرجوع لدولتي المصب خاصة سد النهضة الاثيوبي، بالاضافة للاخطار المختلفة من دول حوض النيل والتهديدات الاسرائيلية ، لذا كان من الضروري للدولة المصرية الإعداد لمواجهة التحديات التي تؤثر على الامن المائي المصري. في هذا الاطار تدور الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده: إلى اي مدى تؤثر التهديدات والتحديات على الامن المائي المصري؟، ومن هذا التساؤل الرئيسي تثار مجموعة من التساؤلات الفرعية تحاول الدراسة الإجابة عليها وهي كالتالي:

١. تعريف الامن المائي؟ وما علاقة الامن المائي بالامن القومي؟
٢. ما الاهمية الاستراتيجية والجيوبوليتيكية لمنطقة حوض النيل؟
٣. ماهي الاسس التي تبني عليه مصر حقوقها في مياه نهر النيل ؟
٤. ما هي الاتفاقيات القانونية المنظمة لتوزيع حصص المياه لدول حوض النيل؟
٥. ما هي التهديدات من دول حوض النيل ، وانعكاس ذلك على الامن القومي المصري في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية؟
٦. ما هي أهم التحديات المعاصرة من دول حوض النيل المؤثرة على تنظيم العلاقات المائية؟
٧. ما هو الدور الإسرائيلي و التركي و الايراني في الصراع على مياه النيل؟
٨. ما هي الجهود الوطنية والإقليمية لتعزيز الامن المائي المصري ؟
٩. ماهي سيناريوهات ازمة سد النهضة ؟



١٠- ما المتغيرات الدولية والإقليمية المحفزة علي (الصراع /التعاون) بين دول حوض النيل ؟

١١- ما هي السيناريوهات المستقبلية المحتملة للامن المائي المصري؟

ثانيا: اهمية الدراسة:

تاتي اهمية الدراسة من منطلق انها تلقي الضوء على ابعاد مشكلة الامن المائي المصري، وذلك لتعدد مصادر التهديدات سواء كانت لاسباب داخلية او لاسباب خارجية وما ينتج عنها من مشكلات مرتبطة بسيطرة او اطماع او فرض امر واقع من قبل بعض الدول ، الامر الذي يؤثر بدوره على الامن المائي المصري، وذلك وصولاً الى وضع رؤية مستقبلية مصرية مقترحة لمواجهة تلك المشكلات و التغلب عليها.

أ - الاهمية العلمية:

علي الرغم من تعدد الابحاث والدراسات السابقة الاجنبية والكتب التي تناولت موضوع الامن المائي المصري و تهديدات دول الحوض والتهديدات الخارجية كلاً علي حدة، فإن الدراسات السابقة العربية والاجنبية تفتقر إلى ما يجمع المتغيرين معاً، علي حد علم الباحث، وهذا ما يزيد من اهمية البحث الحالي من خلال الكشف عن مدى تأثير التهديدات الامن المائي المصري.

لذلك فاهمية البحث تتمثل في ان البحث الحالي سوف يكون امتدادا للدراسات السابقة التي تمت من قبل في هذا المجال، ومن ثم فسوف تُثري المكتبة العربية في هذا المجال الخصب.

ب- الاهمية العملية:

تتبع اهمية الدراسة العملية من حقيقة ان مسألة المياه صارت موضع صراع بين دول المنطقة في ضوء الفجوة المائية التي تُعاني منها والاطماع الاسرائيلية في مياه النيل،



خاصةً في ظل غياب الاتفاقيات الدولية الملزمة التي تُنظم الانتفاع بالمياه بين دول الحوض .

ولأن مسألة المياه في المنطقة باتت تُشكل احد معايير قوة الدول في محيطها الإقليمي ، فمن المتوقع التصارع علي الموارد المائية المتاحة مُستقبلاً خاصةً وان المياه اضحت نقطة ارتكاز للدول بسبب الاهتمام بالبعد التنموي، ونقطة مركزية في سياق المصالح القومية العليا لشعوب المنطقة.

ثالثاً: الاطر المكاني والزماني والموضوعي للدراسة:

- الاطار المكاني :

تهتم الدراسة بمنطقة حوض نهر النيل باعتبارها دول المنبع مرورا بدول العبور إلى البحر المتوسط كونها منطقة المصب (مصر)

- الاطار الزمني :

منذ ٢٠١١ بدء بناء سد النهضة وحتى شهر سبتمبر ٢٠٢٣ .

- الاطار الموضوعي :

تأثير التهديدات من دول حوض النيل في ظل عدم اعترافها بأي اتفاقيات سابقة ، و إيجاد رؤيا لحماية الأمن المائي المصري .

رابعاً: مفاهيم الدراسة:

أ - الامن المائي :

هو المحافظة على الموارد المائية الموجودة واستخدامها بأفضل شكل والسعي للبحث عن مصادر جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها ، وبمعني اخر فهو (الاستغلال الامثل لجميع الموارد المائية الممكنة و المتاحة في اطار مؤسسي وقانوني صحيح مع اتخاذ كافة التدابير للحفاظ على هذه الموارد ومواجهة اي تهديدات تتعلق بمنعها او نقصانها مع البحث عن مصادر مائية غير تقليدية).



ب- علاقة الأمن القومي بالأمن المائي :

يعتبر الأمن المائي احد عناصر الامن الاقصادى و هو احدي مجالات الامن القومى الذي تعتمد عليه اى دولة في التنمية وتطوير قدراتها في مختلف المجالات . هناك ارتباط وثيق بين التهديدات المؤثرة على الامن المائي والتهديدات الخارجية والداخلية ذات التأثير على الامن القومي فنجد ان تهديدات الأمن المائي تتمثل في الاتي:

- التهديدات الطبيعية (التصحر - ندرة المياه - الجفاف) .
- الزيادة السكانية وتعد من اخطر التهديدات للامن المائي وايضاً للأمن القومي .
- التلوث سواء من نفايات الصناعة والزراعة والصرف الصحي.
- تداخل مياه البحر بالمياه العذبة تؤدي لزيادة ملوحة المياه العذبة و تؤدي إلى الفقد المائي .
- محدودية استخدام طرق متطورة وما ينتج عنها من إهدار كميات كبيرة من المياه فى الري أو فى الاستخدامات الصناعية البشرية للمياه العذبة.

ج- مفهوم المستقبل :

لقد تعددت التعاريف وتنوعت بشأن مفهوم الدراسات المستقبلية نظرا لحدائتها وتعقدها في آن واحد ، حيث عرفته الجمعية الدولية للمستقبلات الدراسات المستقبلية بأنها اوسع من حدود العلم وتتعامل مع مجموعة من المستقبلات في فترات زمنية تتراوح بين خمس سنوات إلى خمسين عاما ، و يمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره

ولعل أدق تعريف للمستقبلية هو ما تناولته مجلة "World Future Society" بأنها دراسات تستهدف تحديد وتحليل وتقويم كل التطورات المستقبلية في حياة البشر في العالم



أجمع بطريقة عقلانية موضوعي وإن كانت تفسح مجالاً للخلق والإبداع الإنساني وللتجارب العلمية ما دامت هذه الأنشطة تساهم في تحقيق هذه الأهداف. بينما تبنت الموسوعة البريطانية الدولية في العلوم الاجتماعية ان الدراسات المستقبلية تنبثق من مفهوم التنبؤات Predictions وان المستقبل موضوع معطى مسبق، وما هو مطلوب هنا إمطة اللثام عنه فحسب. وترسم التنبؤات صورة تفصيلية لمستقبل التشابكات المختلفة، وبالتالي يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه الظاهرة الاجتماعية في المستقبل المنظور انطلاقاً من المعطيات المحيطة بها حاضر.

ويعرف التنبؤ علي انه التخطيط ووضع الافتراضات حول احداث المستقبل باستخدام تقنيات خاصه عبر فترات زمنية مختلفة و بالتالي فهو العملية التي يعتمد عليه متخذو القرارات في تطوير الافتراضيات حول اوضاع المستقبل .

وتبنت الجمعية الأمريكية لمستقبل العالم حول الاسم الذي ينبغي أن يطلق على هذا النوع من الدراسات، والمنشور في مجلتها الشهرية المستقبلية Futurist في ١٩٧٧، أن أغلب الآراء، أي بنسبة ٧٢٪ تتجه صوب تفضيل مصطلح الدراسات المستقبلية ومرادفاته، بينما صوت بنسبة ١٤٪ فقط لصالح مصطلح "علم المستقبل"، لما يدل أنها حقل بيني وليس علم قائم بذاته أو فن قائم بذاته.

خامساً: منهجية الدراسة:

تم اعداد هذه الدراسة بالاعتماد علي اكثر من منهج :

أ - المنهج القانوني:

تم استخدام المنهج القانوني في الاشارة الي المعاهدات والاتفاقيات التي تمت بشأن الصراع المصري علي المياه وأيضاً في تحليل ما اذا كان تصرف الدول مطابق للقوانين الدولية او مخالف لها.



ب- المنهج الوصفي التحليلي:

حيث تعتمد هذه الدراسة في أجزاء منها علي وصف وتفسير الوضع الراهن للازمة وذلك من خلال مراجعة الادبيات وصياغة مشكلة بحثية يجب حلها ونقوم بوضع عدد من الاسئلة التي نحتاج الاجابة عنها وذلك يتم من خلال سرد الاجابة عن تلك الاسئلة في محاور الدراسة.

سادسا: الدراسات السابقة:

١. دراسة "Shereef Mohee Eldeen" ، بعنوان " The Dam That Broke Open An Ethiopia-Egypt Disputef " ، تحدثت عن الصراع المصري الاثيوبي حول سد النهضة واحتمالات الصراع العسكري نتيجته تعنت اثيوبيا في الوصول إلى تسوية من خلال التفاوض وموقف السودان من النزاع، وسلط الضوء على التوسع الفائق الاثيوبي في ظل وجود مشاكل مع تيغراي وفاشاغا واريتريا وبالتالي عدم قدرة اثيوبيا على تحمل غارات جوية من مصر، واهمية دور السودان في تجنب النزاع العسكري بين البلدين وإحداث تقارب ويتوقع احتمالات حل النزاع بين مصر واثيوبيا من خلال وساطة السودان ما يؤدي بدوره إلى ترسيخ مكانة السودان .¹
2. هالة السيد الهلالي ، " الامن المائي المصري : دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة سد النهضة نموذجاً " .^٢ والتي تناولت من خلالها الامن القومي المصري من خلال الحديث عن الامن المائي ، وتهدف الدراسة لمعرفة اثر ملئ اثيوبيا لهذا السد علي الامن المائي

(1) Shereef Mohee Eldeen , " The Dam That Broke Open An Ethiopia-Egypt Disputef " , 2021 .

(٢) هالة السيد الهلالي ، " الأمن المائي المصري : دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة سد النهضة نموذجاً " ، القاهرة ، ٢٠١٩ .



المصري من خلال البحث في اربعة إتجاهات حول هذا الموضوع و هي مفهوم الامن المائي وعلاقته بالامن القومي وما هو الاطار القانوني الحامي للامن المائي المصري و مصادر الامن المائي المصري وما هي التهديدات التي تواجه الأمن المائي المصري داخليا وخارجياً وأخيراً الآليات المتبعة لمواجهة المخاطر والحفاظ علي الامن المائي وبالتالي الامن القومي المصري و اوصت الدراسة بضرورة الإستمرار في النهج التعاوني وتكثيف التواجد المصري في إفريقيا لمواجهة الدور الخارجي للقوي الداعمة لأثيوبيا في ملف سد النهضة ضد مصر

٣. احمد عبد الغفار محمد، الصراع و حرب المياه فى العالم العربى (٣) ، وتلخص أبرز ماجاء فيها أن المياه ستكون مصدر للاضطرابات السياسية والاجتماعية وقد تصل إلى الحروب فى منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات العشرين القادمة ارتباطاً بأن معظم مصادر المياه للدول العربية تأتي من دول غير عربية الأمر الذى يجعل الأمن القومي العربى قابل للاختراق من كثير من الدول منها تركيا وإسرائيل وأثيوبيا حيث انه كثيراً ما يتم استخدام المياه كسلاح تهديد.

4. وصفى اسماعيل النصيرات ، الامن المائي واثره علي الاستقرار السياسى فى مصر والسودان (دراسة حالة سد النهضة) (٤) تناولت هذه الدراسة موضوع الأمن المائي وأثره على الاستقرار السياسي في مصر والسودان خلال الفترة الزمنية من (٢٠٠٥-٢٠١٧) وقد خلصت الدراسة إلى ان هناك علاقة طردية بين بناء سد النهضة الاثيوبي والاستقرار السياسي في مصر والسودان وأن الندرة المائية قد تكون سبب للنزاع الذي قد يصل إلى النزاع المسلح وان الأمن المائي سيؤثر على أسعار المواد الغذائية وتوفرها ، ويؤثر على

(٣) احمد عبد الغفار محمد، الصراع و حرب المياه فى العالم العربى ، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس، القاهرة ، ٢٠١٨

(٤) وصفى اسماعيل النصيرات ، الامن المائي واثره علي الاستقرار السياسى فى مصر والسودان (دراسة حالة سد النهضة) رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة اليرموك ، العراق، ٢٠١٧ .



توليد الطاقة الكهرومائية، ويؤثر على الثروة السمكية والنقل النهري، ذلك يؤثر على الاستقرار السياسي وذلك لمصر بشكل خاص لاعتمادها شبه الكلي على نهر النيل .

5. Mohamed ELshopky , The impact of water scarcity on Egyptian National Security and on Regional security in the Nile River basin^(١).

أوضحت الدراسة انه مع النمو السكاني السريع و زيادة التحضر وارتفاع مستويات المعيشة و السياسات الزراعية القائمة علي التوسع في الإنتاج لتلبية الإحتياجات المتزايدة من الغذاء تجد الحكومة المصرية نفسها في وضع حرج مما يجعل التخطيط الداخلي لتلافي مشكلة ندرة المياه شديد الأهمية بالإضافة إلي التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق الاستفادة المثلي من مورد المياه الذي تزداد أهميته وندرته في نفس الوقت و يتحدث الباحث ايضا عن خطورة حرب المياه التي من الممكن ان تنشأ للصراع علي النيل لكونه مورد شديد الأهمية و كون تلك الحرب تشكل خطراً كبيراً عن الامن القومي المصري.

Ferede, W., & Abebe, S. 2014 " The efficacy of water treaties in the Eastern Nile Basin"^(٢)

استعرضت هذه الورقة البحثية مدى فاعلية اتفاقيات حوض النيل منذ العهد الاستعماري حتى مُبادرة حوض النيل من منظور غربي، وقد قامت هذه الورقة بتحليل نقاط القوة والضعف لدى جميع الاتفاقيات الدولية المُبرمة منذ عام ١٨٨٩، وقد توصلت إلى أن جميع

^(١)Mohamed ELshopky , The impact of water scarcity on Egyptian National Security and on Regional security in the Nile River basin

^(٢)Ferede, W., & Abebe, S. 2014 " The efficacy of water treaties in the Eastern Nile Basin"



هذه الاتفاقيات تحتاج إلى إصدار وثيقة جديدة وخصوصاً بعد بناء سد النهضة الإثيوبي وتأثيراته على دول المصب، وعدم قدرة أي دولة على الاستئثار بالقرار امام التعنت الإثيوبي، وقد اقترحت الورقة ضرورة وجود شكلاً جديداً للاتفاق تحت رعاية الاتحاد الافريقي والامم المتحدة ليكون الاتفاق مُحكماً وملزماً للجميع بعيداً عن حسابات الصراع والمصالح، كما استبعدت الورقة قيام حروب عسكرية من جانب مصر تجاه اثيوبيا حتى تلميحاً.

٦. هند ضياء الدين محمد ، “العلاقات المصرية – الاثيوبية قضايا التعاون والصراع في الفتره (١٩٩٠ - ٢٠١١) (١) قدمت هذه الدراسة توضيح لطبيعة العلاقات بين مصر وأثيوبيا على مدار ٢٠ عام وأوضحت كيف أن تلك العلاقة متعددة الأبعاد، وأيضاً تتناول هذه الدراسة ملف المياه والمشكلة المائية التي تثيرها اثيوبيا بمطالبتها باعادة تقسيم مياه النهر ومدى تأثيرها على العلاقات بين البلدين في ذلك الوقت، توصلت الباحثة أنه يجب وجود ترابط بين مصر وأثيوبيا وذلك لما لهم من علاقات تاريخية متعددة وأن وجود ترابط بين البلدين يؤدي بطبيعة الحال الى تقليل حدوث اي تدخلات خارجية في العلاقات الاقتصادي والسياسية بين الدولتين، يعاب على الدراسة توقفها عند عام ٢٠١١ وهذا هو العام الذي بدأت فيه مشكلة المياه تتضخم بين الدولتين واصبحت من اهم قضايا الامن القومي المصري الحالية وذلك لاعلان اثيوبيا نيتها بناء السد عام ٢٠١١.

٧. ايمان فريد الديب، الجوانب القانونية الدولية لمشكلة المياه نظرة خاصة للمياه العربية^(٢)، خلصت الدراسة بدراسة النظرية العامة لقواعد استخدام مياه الأنهار الدولية في

(١) هند ضياء الدين محمد ، رسالة ماجستير بعنوان “العلاقات المصرية – الأثيوبية قضايا

التعاون والصراع في الفتره (١٩٩٠ - ٢٠١١) ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، ٢٠١٤ .

(٢) ايمان فريد الديب ، الجوانب القانونية الدولية لمشكلة المياه نظرة خاصة للمياه العربية،

رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧



غير اغراض الملاحه، وبيان القواعد والمبادئ القانونية التي تضبطها وتحكمها، مع استعراض لأهم الجهود الفقهية لتقنين تلك القواعد، وعلى راسها اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية (٢١ أيار سنة ١٩٩٧)، وقد تم اجراء الدراسة في اطار احكام ومبادئ القانون الدولي العام، والتي اثبتت تمتع تلك المعاهدات ببيعة عينية تجعلها حجة في مواجهة الكافة، حتى غير الاطراف فيها، وتعد من ضمن طائفة المعاهدات المتوارثة تلقائياً عند تطبيق قواعد التراث الدولي واخيراً تمنحها حماية في مواجهة مبدأ تغير الظروف، فهي معاهدات واتفاقيات باقية ببقاء اقليم الدولة محل تطبيق نصوصها وأحكامها.

8. Ashok Sween , Ethiopia, the Sudan, and Egypt: The Nile River Dispute , 1997 .^(١)

تحدثت عن الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية لنهر النيل بالنسبة لمصر واهمية قضية النهر في السياسة الخارجية للدول المعنية بالنهر، ويلقي الضوء على النزاع بين مصر والسودان نتيجة تبادل الاتهامات والشكوك السياسية بين الحكومات، ولكن السودان تظل دولة محدودة الإمكانيات وبالتالي عدم وجود مخاطر من إمكانية الاستيلاء على النهر، والقى الضوء على خطط اثيوبيا لتطوير النيل وتنمية الموارد المائية للاقليم وتوقع تصاعد الخلافات إلى درجة العنف ويوضح انه بدون تعاون حكومات اثيوبيا ومصر والسودان لن يتم تحقيق الامكانيات الكاملة لنهر النيل، واهمية المفاوضات واهمية الرؤى المصرية لايجاد مصادر اخرى للمياه مثل بناء منشآت لتخليه مياه البحر.

9. Tarek Abboud Submit an article entitled: “Impact of Ethiopian Renaissance Dam on Egypt’s National Security”^(٢)

^(١)Ashok Sween , Ethiopia, the Sudan, and Egypt: The Nile River Dispute , 1997



أبرزت الورقة البحثية مدى أهمية نهر النيل كمصدر للمياه العذبة في مصر تعتمد عليه اعتماد كامل في اقتصادها وزراعتها وكيف أن أي نقص في حصة مصر من المياه سوف يؤثر على أمنها القومي، توصل الكاتب من خلال هذا المقال إلى أن مصر حلها الوحيد مع إثيوبيا هو اللجوء للتفاوض معها بشأن السد وذلك لأن إثيوبيا تحصل على دعم خارجي من كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وتوصل الكاتب إلى أن إسرائيل لها اليد الكبرى في بناء سد النهضة وهي من شجعت إثيوبيا لاستكمالها، وأظهر مصر في موضع الدولة الخائفة والغير قادرة على اتخاذ قرار معين.

10. Glied, V., & Kacziba, "Water Scarcity and Water Trade: Turkish Attempts to Supply a Drying Region"^(١)

ألفت الدراسة الضوء على التهديدات التي تشكلها ندرة المياه العالمية والإقليمية، بالإضافة إلى الفرص والقيود المفروضة على المياه، وتحديد القضايا المتعلقة بتوزيع المياه وتجاريتها، مع التركيز على حالة تركيا باعتبار أن لديها محاولات هامة لتجارة المياه، وفيما يتعلق بالحلول ترى الدراسة أن أزمة المياه الناشئة تتطلب ترتيبات سياسية جديدة وحلولاً تقنية جديدة وتطوير سلاسل جديدة لإمدادات المياه، وقد تكون تجارة المياه خياراً قابلاً للتطبيق، حيث يمكن للبلدان الغنية بالمياه أن توزع الموارد عن طريق تسويق فائض المياه لديها، وفي هذا الشأن ترى الدراسة أن

^(٢)Tarek Abboud Submit an article entitled: "Impact of Ethiopian Renaissance Dam on Egypt's National Security"

^(١)Glied, V., & Kacziba, "Water Scarcity and Water Trade: Turkish Attempts to Supply a Drying Region"



انقرة تمتلك احتياطات تجعلها قادرة على تصدير المياه ولكن مع ضرورة الاخذ في الاعتبار ان استغلال ونقل المياه يتطلب استثمارات كبيرة.

في ضوء ذلك تحاول الدراسة الحالية التركيز على ابعاد مشكلة الامن المائي المصري، ومصادر التهديدات وما ينتج عنها من مشكلات مرتبطة بسيطرة او اطماع او فرض امر واقع من قبل بعض الدول ، الأمر الذي يؤثر بدوره على الأمن المائي المصري، وذلك وصولاً إلى وضع رؤية مستقبلية مصرية مقترحة لمواجهة تلك المشكلات و التغلب عليها.

وعلى الرغم من تعدد الابحاث والدراسات السابقة الاجنبية والكتب التي تناولت موضوع الامن المائي المصري و تهديدات دول الحوض والتهديدات الخارجية كلاً على حدة، فان الدراسات السابقة العربية والأجنبية تفتقر إلى ما يجمع المتغيرين معاً، على حد علم الباحث .

سابعاً: تقسيم الدراسة

تدور الدراسة حول اربعة محاور رئيسية وهي:

- المحور الاول : الاهمية الاستراتيجية و الجيوستراتيجية والجيوپوليتيكية لمنطقة حوض النيل.
- المحور الثاني: الاسس التي تبنى عليه مصر حقوقها فى مياه نهر النيل.
- المحور الثالث: التهديدات والتحديات من دول حوض النيل على الامن المائي المصري .
- المحور الرابع : الجهود الوطنية والاقليمية لتعزيز الامن المائي المصري .



المحور الأول :

الاهمية الاستراتيجية و الجيوإستراتيجية و الجيوبوليتيكية لمنطقة حوض النيل:

اولا :الاهمية الاستراتيجية لمنطقة حوض النيل من المنظور الجغرافي:

١- الموقع الجغرافى والفلكى :

يقع حوض النيل شرق القارة الإفريقية ويمتد فى مجرى طولى رأسى من الجنوب (هضبة البحيرات الإستوائية) فى إتجاه الشمال (حوض البحر المتوسط) .
و تقع منطقة حوض النيل تقريبا بين خط الطول (٤٠ °) شرق خط "جرينتش" شرقاً ، وخط الطول (٢٧ °) شرق خط "جرينتش" غرباً ، وبين دائرة العرض (٣١ °) شمال خط الإستواء شمالاً ، ودائرة العرض (٤ °) جنوب خط الإستواء جنوباً .
يمر "خط الإستواء" فى شمال بحيرة فيكتوريا عبر دول كينيا ، وأوغندا ، والكونغو الديمقراطية كما يمر "مدار السرطان" فى شمال بحيرة ناصر داخل مصر على إمتداد دائرة العرض (٣٠ ٢٣ °).^(١)

٢- دول حوض النيل :

عدد (١١) دولة ، منها عدد (٢) دولة عربية ، وهما : مصر ، والسودان ، وعدد (٩) دولة غير عربية ، وهى من الجنوب إلى الشمال (تنزانيا ، والكونغو الديمقراطية ، وبوروندى ، ورواندا ، وكينيا ، وأوغندا ، وإثيوبيا ، وجنوب السودان ، وإريتريا) منهم عدد (٥) دولة حبيسة هى (بوروندى ورواندا وأوغندا وإثيوبيا وجنوب السودان).

^(١) إسراء سمير محمد رمضان المصرى ، " أثر المناخ على الامن المائى و الغذائى فى إريتريا " ، رساله ماجستير ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ٢٠١٦ ، ص ٢٢ .



المساحة :

يبلغ إجمالي مساحة دول حوض النيل حوالي (٨.٩٢٥.٥١٩ كم^٢) وتمثل الدولتان العربيتان منها (مصر – السودان) حوالي (٣.٥٠٦.٣٤٠ كم^٢) أى بنسبة ٣٩٪ من مساحة الحوض. (٢)

٣- **حدود حوض النيل** : الحد الشمالي : ساحل البحر المتوسط من بور سعيد شرقاً وحتى مسافة ١٠٠ كم غرب الإسكندرية ، و الحد الشرقي : يمتد من مرتفعات الحافة الغربية للفرع الشرقي للأخدود الأفريقي بكل من تنزانيا وكينيا وحتى الحافة الشرقية للهضبة الأثيوبية ثم السواحل الغربية للبحر الأحمر والانتهاؤ عند البحر المتوسط الحد الجنوبي : يتمثل في التلال والمرتفعات الواقعة شمال ووسط تنزانيا إلي الجنوب من بحيرة فيكتوريا.

الحد الغربي : يبدأ من جبال (موفبيرو) و هى سلسلة جبال تقع في هضبة البحيرات الكبرى في شرق افريقيا، ثم يتجه نحو الشمال ماراً بمرتفعات تقسيم المياه بين نهر النيل ونهر شاري - النهر الرئيسي في تشاد- فهضبة الجلف الكبير وينتهي على مسافة ١٠٠ كم غرب الإسكندرية . (١)

(٢) علي عبده محمد عبد الحميد ، الاداة الاعلامية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الاسرائيلية في أفريقيا منذ عام ١٩٩٢ ،رسالة دكتوراه غيرمنشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة ٢٠١٣، ص ٤٣

(١)ABDUL-MONEM AL-MASHAT , Egypt's Regional Security Policy after the January Revolution , Friedrich Ebert stiftung , July ٢٠١٢



جدول رقم (١)

جدول يوضح نسبة الإعتماد على نهر النيل فى تأمين الإحتياجات المائية لدول الحوض

م	الدولة	نسبة الإعتماد على نهر النيل فى تأمين الإحتياجات المائية
١	مصر	٩٦.٤
٢	رواندا	١٥.٤
٣	السودان	١١.٩
٤	كيننيا	٦.٦
٥	بوروندى	٢.٨
٦	إثيوبيا	٢
٧	تنزانيا	١.٣
٨	أوغندا	٠.٣
٩	الكونغو الديمقراطية	٠.٠٨

Source: World Bank ,World Development Indicators,2020

يتضح من الجدول السابق أن نهر النيل هو مصدر الحياة والتنمية لمصر وان دول حوض النيل لديها مصادر أخرى للمياه وخاصة مياه الأمطار مما يجعلها أقل بكثير من مصر فى الإعتماد على مياه النيل، وأن إثيوبيا تحديدا تأتي فى ترتيب أخير فى الإعتماد على مياه النيل .

ثانيا : الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة حوض النيل:

تحتل موقع استراتيجي فريد بالنسبة للقارة الأفريقية والعالم فهي تُشرف علي ثلاث مسطحات مائية هامة من وجهة نظر الملاحة والتجارة العالمية وهي (البحر المتوسط - البحر الأحمر - المحيط الهندي)، كما تتحكم في ممرين بحريين هما (قناة السويس - مضيق باب



(المنذب) نتج عن ترسيم الحدود السياسية الحالية لدول الحوض وجود خمسة دول حبيسة (أثيوبيا - أوغندا - رواندا - بوروندي - جنوب السودان) ووجود نزاعات بين هذه الدول .^(١)
ثالثا : الأهمية الجيوبولوتيكية لدول حوض النيل:

تقع منطقة حوض النيل فى وسط شرق قارة افريقيا ويعتبر الركن الشمالي الشرقي منها ملتقى قارات العالم القديم الثلاث (أفريقيا - آسيا - أوروبا) مما أعطها أهمية إستراتيجية بالغة الأهمية.

عند تناول الأهمية الجيوبولوتيكية لدول حوض النيل فإننا نعنى بذلك تأثير الموقع الجغرافي على السياسة والعلاقات الخارجية لتلك الدول وهو ما سيتم تناوله كالاتي:

١- مصر: تعتبر مصر هى دولة المصب الوحيدة لنهر النيل ، ويعتبر النيل هو المصدر الرئيسى للمياه فى مصر ، فأى تأثير على حصة المياه التى تصل لمصر، تعد تهديد لبقاء الدولة ، وتبرز أهمية منطقة حوض النيل كإحدى دوائر الأمن القومى المصرى .^(٢)

٢- السودان : يعتبر السودان من أهم دول حوض النيل بالنسبة لمصر حيث يمثل الجسر البرى الذى يربط مصر بدول حوض النيل بالإضافة إلى مرور جميع مياه النيل باراضية ، وقد تم الاتفاق بين السودان ومصر على الإنتفاع بمياه النيل وتحديد حصة كلاً منهم من خلال اتفاقتى (١٩٢٩ ، ١٩٥٩) ، ومن ثم فإن السودان يشكل موقع القلب لمصر لتأمين مصالحها الحيوية فى الاتجاه الاستراتيجى الجنوبى.

(١) محمد عبد المنعم معين، " التعاون الاستراتيجى بين مصر وحوض النيل وتأثيره على الامن القومى المصرى "، أكاديمية ناصر، رسالة دكتوراة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٨٤.

(٢) Ethiopia, the Sudan, and Egypt: The Nile River Dispute 1997.



٣- جنوب السودان: تقع دولة جنوب السودان في منتصف حوض النيل شمال الهضبة الاستوائية وتعتبر دولة (حبيسة) أي لا تتوفر لها طريقا بحرياً للاتصال بالخارج الا من خلال السودان، وتتعدد المستنقعات المائية في دولة جنوب السودان الامر الذي يستحيل معه إنشاء شبكة من الطرق البرية من ناحية او تواجد أي نوع من أنواع المواصلات النهرية بها ، و تكتسب دولة جنوب السودان أهمية إستراتيجية لمصر ، لتواجد أغلب المشروعات الخاصة بتتمية وزيادة الموارد المائية لنهر النيل تقع داخل إراضيها.(٥)

٤- اريتريا : هي احدى دول القرن الافريقي وتقع فى المجال الحيوي لجمهورية مصر العربية وتؤثر بشكل مباشر على الامن القومي المصري، نظراً لموقعها الجوبولوتيكي الهام بإطلاله علي مضيق باب المندب جنوب البحر الاحمر وبعدها المشتركة مع السودان الذي يمثل العمق الاستراتيجي لمصر، يحمل الموقع الاستراتيجي لاريتريا مزايا عديدة مثل السيطرة على مضيق باب المندب والاستفادة منه اقتصادياً وتجارياً وامنياً خاصة في ظل الاحداث الجارية في دولة اليمن وتزامن ذلك مع حفر قناة السويس الجديدة، إضافة إلى امتلاك اريتريا حدود برية وبحرية طويلة مع كل من اثيوبيا والسودان وجيبوتي الامر الذي يحقق مزايا التبادل التجاري.(٦)

(٥) خديجة عبد حمول ، " علاقة السودان ودول حوض النيل " ، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، الخرطوم ، ٢٠١١ ، ص ٣ .

(٦) نوار جليل هاشم و سوسن صبيح حمدان، التحديات المستقبلية لمشكلة المياه في العالم العربي، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤، ص ٢٦.



٥- كينيا:

تعتبر من أهم دول الشرق الأفريقي ، وتحظى بأهمية اقليمية ودولية خاصة ، حيث يؤثر موقعها الجغرافي على اهميتها الاستراتيجية ، وترجع اهمية موقعها لامتداد سواحلها على المحيط الهندي ، ويتوسط موقعها خمس دول أفريقية ترتبط معها بعلاقات جوار مستقرة ، بالرغم من أن العديد من تلك الدول تعاني من صراعات داخلية ، تشترك مع اوغندا وتنزانيا في هضبة البحيرات الاستوائية والتي تشكل نسبة ١٥٪ من مصادر مياه النيل ، حيث تعتبر كينيا هي المطل البحري لدولة اوغندا بصفة اساسية وتطل وتشرف علي منطقة خليج كيسومر عند المشارف الشرقية لبحيرة فيكتوريا .^(١)

٦- اثيوبيا: من أهم دول منابع النيل بالنسبة لمصر حيث تشكل المياه الواردة منها وحدها نحو ٨٦٪ من اجمالي المياه الواردة إلي مصر من دول حوض النيل جميعاً مما يضعها على راس قائمة اولويات السياسة المصرية وهي تعتبر منطقة اتصال بين شمال القارة وجنوبها وشرقها وغربها ، هذا وقد فقدت جزء من اهميتها الاستراتيجية بعد استقلال دولة اريتريا عنها والتي تطل على ساحل البحر الاحمر .

٧- تنزانيا: تشترك تنزانيا مع كل من كينيا واوغندا في الإطلال على بحيرة فيكتوريا وتعتبر المدخل البحري الوحيد لعدة دول تحيط بها ، جميعها أعضاء في الكوميسا حيث يعتبر ميناء دار السلام من المراكز الرئيسية للتجارة بين مصر ودول الكوميسا والتي تضم واحد وعشرون دولة، ولموقع تنزانيا على المحيط الهندي ميزة ، يتيح لها إمكانية

(١)Bakenaz A. Zeidan, Water Conflicts in the Nile River Basin: Impact on Egypt Water Resources Management and Road Map, June .٢٠١٣



الاتصال مع شبه الجزيرة العربية ويجاد علاقات تجارية مع الدول المطلة على المحيط الهندي. (٢)

٨- الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) : تعتبر من اكبر الدول الافريقية من حيث المساحة والثروة المعدنية ، وتاتي العاصمة كينشاسا على الطرف الجنوبي الغربي بما لا يحقق السيطرة والحماية الكاملة عن الدولة، الا انه يحقق لها البعد عن منطقة الغابات ومنطقة السافانا ، كما يحقق لها امكانية السيطرة علي النشاط التجاري مع دول الجوار الاقليمي، ويعطي هذا الموقع اهمية جيوبولوتيكية كبيرة للدولة ، فهي تشكل عمق استراتيجي كبير لمعظم الدول المجاورة لها بالإضافة إلى أهميته كإقليم غنى بالموارد الطبيعية والمعدنية.

٩- اوغندا :

تقع في نطاق هضبة افريقيا ومن ضمنها المساحات المائية التي تشمل الجزء الشمالي لبحيرة فيكتوريا والبرت وادوارد وكيوجا والتي تشكل ١٨٪ من مجموعة مساحة اوغندا ،حيث يقع الجزء الاكبر من بحيرة فيكتوريا داخل الحدود الاوغندية وعلي هذا الاساس فإنه يمكن القول أن منابع النيل الاستوائية تبدأ من أوغندا، وتتشترك في الحدود مع خمس دول أفريقية ، وهي دولة حبيسة حيث أثر ذلك على تجارتها الخارجية مما جعلها تعتمد على دول الجوار في عمليات النقل ، مما انعكس على استقرارها السياسي والاقتصادي.

(٣)

(٢) تامر محمد العربي ، المسئولية المدنية عن الاضرار الناجمة عن تلوث مياه نهر النيل و البحر الابيض المتوسط ، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٢٢ ، ص ٣٠ - ٣٩ .

(٣) محمد ، محمود خليل ، ازمة المياه : في الشرق الاوسط والامن القومي المصري و العربي ، المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩٨ ، ص ٧٣ .



١٠- **رواندا** : تقع في وسط افريقيا وهي دولة حبيسة ليس لها سواحل ، ويمر بها نهر كاجيرا اهم روافد بحيرة فيكتوريا والذي يمدّها بحوالي سبعة مليارات متر مكعب المياه سنويًا .

١١- **بوروندي**: تقع في وسط افريقيا وهي أيضًا مثل دولة رواندا من الدول الحبيسة ، وتوجد علاقات بين مصر و بوروندي يتمثل في حصولها علي مواد غذائية ومنتجات بترولية ومنح دراسية بالاضافة إلى الاتفاقيات المبرمة في المجال الصحي والتجاري والإعلامي .

رابعاً : المنظور الديموجرافي لحوض النيل:

١- **التعداد والتوزيع السكاني** : من المتوقع ان يصل عدد سكان دول حوض النيل عام ٢٠٢٥ (٥٩٨) مليون نسمة ويمثل هذا العدد (٤١٪) من سكان افريقيا تقريبا ، وفي احصائية يناير (٢٠٢٢) تعتبر اثيوبيا اكثر دول حوض النيل كثافة حيث يبلغ تعدادها (١٢٧) مليون نسمة ، يلي اثيوبيا في تعداد السكان في مصر (١٠٥) مليون نسمة ثم الكونغو الديمقراطية (١٠٤) مليون نسمة .

٢- **الكثافة السكانية**: تتنوع الكثافة السكانية في دول حوض النيل ولكنها تتركز في بعض الدول داخل العاصمة السياسية لها مثل: بوروندي (٥٠٪ من السكان)، و الكونغو الديمقراطية (٣٠٪) من السكان وفي مصر (٢٠٪) من السكان.^(١)

٣- **التركيب المجتمعي**: يتزايد تاثير النيل علي حياة السكان وتوزيعهم بالاتجاه شمالاً ، وذلك لتناقص الامطار وندرته، لذا فان نظام جريانه له تاثيرا جوهرياً علي سكان مصر والسودان ويتم الاعتماد على النيل اعتمادا رئيسياً، بينما يقل تاثيره على باقي دول

(1) Mohamed ELshopky , The impact of water scarcity on Egyptian National Security and on Regional security in the Nile River basin



الحوض حيث يعتمد الاقتصاد المصري والسوداني علي النيل وذلك رغم انه ينبع من المرتفعات الاثيوبية وهضبة شرق افريقيا.

٤- اللغات : تعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية لجزء كبير من سكان حوض النيل في مصر والسودان و إريتريا وفي شرق افريقيا (كينيا وتنزانيا) حيث اختلطت اللغة العربية مع اللهجات الافريقية وأفرزت اللغة السواحلية، كما توجد اللغة الأمهرية في اثيوبيا، وتُعد اللغة الانجليزية اللغة الرسمية في بعض الدول مثل (اوغندا ، كينيا، تنزانيا) بسبب تاثير الاستعمار الانجليزي الذي كان يحتل هذه الدول. (١)

٥- الدين : يدين بالاسلام عدد كبير من سكان حوض النيل حيث دخل الاسلام ، دخلت المسيحية الى دول حوض النيل من اتجاه الشمال عبر مصر ومن اتجاه غرب افريقيا بواسطة الارساليات التبشيرية والتي لعبت دوراً هاماً في انتشار المسيحية بوسط وجنوب القارة ، وقد لعبت كنيسة الاسكندرية دوراً هاماً خاصة في السودان واثيوبيا واريتريا ، الا ان الوثنية تزال ديانة بعض القبائل في جنوب السودان وغيرها من الدول . (٢)

خامسا : المنظور الاقتصادي:

يشكل النيل أهمية كبرى في اقتصاديات دول حوض النيل ، ففي مجال الزراعة يعتمد المزارعون في دول حوض النيل على مياهه من أجل ري محاصيلهم ، ومن أشهر المحاصيل القطن ، القمح ، قصب السكر ، ، وفي مجال الصيد يعتمد الصيادون على

(١) حسين خلف موسى، إثيوبيا بين التواجد المصري والحضور الإسرائيلي في حوض النيل الرؤى والإشكاليات ، ورقة بحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٤ .

(٢) ليلي العجال، الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع مستقبل الأمن المائي في دول القرن الأفريقي، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٨م، ص ٢٢٥ ..



الأسماك النيلية المتوفرة فيه ، كما يشتهر نهر النيل بوجود العديد من الأحياء المائية أهمها تمساح النيل .

أن امتلاك منطقة حوض النيل لثروات معدنية متعددة وضخمة يجعلها مصدراً هاماً من مصادر المواد الأولية والخام اللازمة للصناعات الأجنبية وخاصة الثروة البترولية الواعدة منها والتي تعتبر السلعة الاستراتيجية الحالية .

امتلاك منطقة حوض النيل لثروة من الموارد المائية الضخمة دون تحقيق الاستغلال الأمثل والذي لو تم لجعلها مصدراً هاماً من مصادر الثروة المائية والتي تعتبر السلعة الاستراتيجية المستقبلية والتي سوف تنافس في قيمتها وأهميتها قيمة وأهمية الثروة البترولية ، وخاصة مع تبني عدد من الدول المائية استراتيجية بيع المياه ومناداتها بإنشاء بنوك تختص بذلك .

امتلاك منطقة حوض النيل لثروات (زراعية وحيوانية و سمكية) متعددة وضخمة جعل منها ما يمكن ان يطلق عليه "سلة المواد الغذائية".

يعتبر ضعف النظم والهيكل الاقتصادية لدول حوض النيل بمثابة الدعوة العامة المفتوحة لتدخل المؤسسات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات في دول الحوض وتحويلها الى سوقاً تجارياً .

تؤثر المساحة الشاسعة وضخامة القوى البشرية ذات العمالة الرخيصة في منطقة حوض النيل على توجهات المؤسسات والهيئات والشركات الاقتصادية الدولية فتقوم بضخ استثمارات نقدية ضخمة في اقتصاديات دول الحوض بالإضافة الى إنشاء المصانع الضخمة عالية التقنية.

سادسا : المنظور الامني/العسكري:

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لمنطقة حوض النيل امكانيات انشاء القواعد العسكرية ،ونشر القوات مع تدريبها على اعمال القتال فى كافة انواع الاراضي ، وبحذاء السواحل البحرية وعلى إمتداد الشواطئ النهرية وفى الغابات الكثيفة والتي تستخدم فيها القوة



العسكرية فى اطار حرب العصابات تسيطر الدول الشرقية لحوض النيل المطلقة على البحر الحمر على قناة السويس الممر الدولي(مصر) وعلي منطقة مضيق باب المندب (اريتريا) ذات الاهمية الاستراتيجية واللذان يتحكمان فى حركة القوات داخل مسرح الحرب ومسارح العمليات فى منطقة القرن الافريقى.(١)

يتوفر لدى بعض دول حوض النيل شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية (الطرق- السكك الحديدية) والمواصلات البحرية (الموانى البحرية) والمواصلات الجوية (المطارات الدولية والوطنية).(٢)

المحور الثانى: الأسس التى تبني عليه مصر حقوقها فى مياه نهر النيل:

أولاً : المبادئ التى تقوم عليها السياسة المصرية بالنسبة لمياه النيل : تقوم سياسة مصر بالنسبة لمياه نهر النيل على تأكيد حقوقها فى تلك المياه استناداً إلى مبادئ أساسين :

1- مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة .

مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة ، يقوم هذا المبدأ على فكرة مؤداها ضرورة إحترام الكيفية التى جرى بها العمل فى إقتسام وإستخدام مياه النهر الدولى فيما بين الدول المشاركة فى مجراه ، بشرط أن يكون هذا الإقتسام والإستخدام جرى تطبيقه لفترة تاريخية طويلة إلى الحد الذى تصبح معه حصة المياه التى تستخدمها الدولة تمثل واقعاً متواتراً لفترة طويلة ، دون إعتراض باقى دول النهر .

(١) منى عبدالله الشهري، الموارد المائية البديلة ودورها فى تحقيق الأمن المائي للمملكة العربية السعودية ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير فى الآداب فرع الجغرافيا، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، كلية الآداب، ٢٠١٢م، ص ١١٢- ١١٥ .

(٢) بيان العساف، انعكاسات الامن المائى على الامن القومى العربى دراسة حالة حوض الاردن والرافدين، رسالة دكتوراة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠١٩، ص ٢٢٠ .



وإحترام مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة لمياه الأنهار الدولية يمثل التزاماً دولياً جرى عليه العمل في الكثير من حالات أقتسام المياه بين الدول المتشاطئة للنهر الدولي .. وذلك استناداً إلى ما يهدف إليه هذا الإلتزام من إستقرار أوضاع الدول المستفيدة من جهة ، أو إرتباط هذا الإلتزام بمبدأ حسن الجوار من جهة أخرى ، الأمر الذي يمكن القول معه أن ثمة قاعدة دولية عرفية تحكم هذا الموضوع و يؤكد على ذلك تلك الاتفاقيات الدولية العديدة التي ابرمت بين الدول المتشاطئة للأنهار الدولية. (١)

٢- الاعتراف بالحقوق المكتسبة في إطار الاتفاقيات الدولية :

كثير من الاتفاقيات الدولية التي ابرمت لتنظيم كيفية إقتسام مياه الأنهار الدولية بين الدول المتشاطئة للنهر ، تضمنت صراحة التأكيد على إحترام الحقوق التاريخية المكتسبة والذي يهمننا من تلك الإتفاقيات تلك التي أكدت على حقوق مصر التاريخية في إستخدام مياه نهر النيل والواقع أن مجموعة الإتفاقيات والمعاهدات التي تنظم العلاقة بين دول حوض النيل يرجع أغلبها إلى الوقت الذي كانت فيه بريطانيا مسيطرة على مصر وسائر دول حوض النيل ، وتتمثل هذه الاتفاقيات في مجموعة من الوثائق الدولية على النحو التالي :

ثلاثة وثائق - تلتزم بها اثيوبيا وهي :

أ- البروتوكول الموقع في روما عام ١٨٩١م بين بريطانيا و إيطاليا والذي كان يستهدف تعيين مناطق نفوذ كل من هاتين الدولتين في شرق أفريقيا ، وينص على تعهد الحكومة الايطالية بعدم إقامة أي منشآت على نهر عطبرة يكون من شأنها تعديل تدفق مياه النيل

(١) أحمد نجم الدين فليجة ، " أفريقيا دراسة عامة و إقليمية لجنوب الصحراء " ، مركز الاسكندرية للكتاب

، ٢٠٠٤ ، ص ٤١٥ .



ب-مجموعة المعاهدات التي تم التوقيع عليها بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٠٢م بين بريطانيا وإثيوبيا ، وبين بريطانيا و إيطاليا و إثيوبيا بخصوص تعيين الحدود بين السودان (الانجليزي-المصري) وإثيوبيا و إريتريا ، وقد نصت المادة الثالثة من الاتفاق الأول (بشأن الحدود بين إثيوبيا والسودان) بأن يتعهد الامبراطور منليك الثاني ملك الحبشة ، بالألا يُصدر أو يسمح بإصدار اية تعليمات للقيام اي اعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات يمكن أن تتسبب في إعاقة تدفق مياه أى منهما إلى النيل. (١)

ت-المذكرات التي تم تبادلها سنة ١٩٣٥م بين كل من بريطانيا وإيطاليا بصفتها نائبة عن إثيوبيا آنذاك والتي تعترف فيها الحكومة الإيطالية بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق .

ثانيا : مجموعة الاتفاقيات القانونية المنظمة لتوزيع حصص المياه لدول حوض النيل :

١-الاتفاق الموقع بين بريطانيا و حكومة الكونغو (الكونغو الديمقراطية حالياً) وذلك بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٠٦م بلندن والمعدل بإتفاقية بروكسل المبرمة في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤م

٢-الاتفاق الموقع بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٦م بلندن، والذي ينص في المادة الرابعة منه على الحفاظ على مصالح مصر وبريطانيا في حوض النيل وبصفة خاصة التحكم في مياه النيل وروافده، مع الاخذ في الاعتبار المصالح المحلية للدول التي يمر فيها النهر .

(١) نوري رشيد نوري ، البيئة وتلوث الأنهار الدولية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الطبعة الأولى، بيروت ، ٢٠١١م ، ص ٣٨



٣- الاتفاقية بين مصر وبريطانيا في ٧ مايو سنة ١٩٢٩م والتي كانت فيها بريطانيا تنوب عن كلاً من السودان و كينيا و تنزانيا و أوغندا وتقضي هذه الاتفاقية بحظر اقامة اى مشروع من اى نوع على نهر النيل وروافده، وعلى البحيرات التي تغذيه الا بموافقة مصر .

٤- الاتفاق الموقع فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤م بين بريطانيا (نيابة عن تنزانيا وبين بلجيكا (نيابة عن رواندا وبروندى) وهذا الإتفاق خاص بنهر كاجيرا باعتباره أحد روافد بحيرة فيكتوريا . (٢)

ثالثاً : مبدأ الحصول على نصيب عادل ومنصف من إيرادات النهر الإضافية :

وهذا الحق التاريخي المكتسب يظل قائماً ومستقراً طالما بقيت الظروف والاضلاع على حالها ، اما اذا تغيرت الظروف وازدادت تبعاً لذلك موارد النهر المائية لاي سبب من الاسباب ، فإن القاعدة هى تقسيم الموارد المائية الاضافية وفقاً لمبادئ العدل والانصاف . (٣)

و أن اعادة تقسيم موارد النهر المائية بين الدول المتشاطئة لحوضه ، وفقاً لقاعدة العدل والانصاف ، لايعنى المساس بالحقوق التاريخية المكتسبة ، إذ أن هذه الحقوق ليست مجالاً للانتقاص ، ولكن التقسيم العادل والمنصف يكون بالنسبة لايرادات النهر الاضافية بعد مراعاة الحقوق المكتسبة لكميات المياه التي كانت تحصل عليها كل دولة فى الماضى ، لأن مجرد التفكير فى المساس بتلك الحقوق يمكن أن يؤدي إلى اضطراب العلاقات الدولية بين الدول المشتركة فى حوض النهر الامر الذى يترتب عليه تهديد السلم والامن بين تلك الدول، وهذه النتيجة من الصعب تدارك ابعادها وعواقبها .

(٢) صلاح أنور عبدالله، المشاكل القانونية للمياه الدولية وتسوية منازعاتها، مكتبة زين الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٥م، ص٧٨-٧١.

(٣) سمية مشرف العمري، الأمن المائي في مملكة العربية السعودية دراسة في الجغرافيا السياسية ، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الرياض للنبات، ٢٠٠٧م، ص١١٢.



وقد جاءت المادة الخامسة من المشروع النهائي الذي أعدته لجنة القانون الدولي سنة ١٩٩٤م حول قانون استخدام المجارى المائية الدولية حيث تنص المادة الخامسة من هذا المشروع تحت عنوان : الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان " على الآتى :

تنتفع دول المجرى المائى كل منها فى إقليمها ، بالمجرى المائى الدولى وتنمية بغية الحصول على أمثل انتفاع به وفوائد منه بما يتفق مع مقتضيات توفير الحماية الكافية للمجرى المائى .

تشارك دول المجرى المائى فى استخدام المجرى المائى الدولى وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة . وتشمل هذه المشاركة حق الإنتفاع بالمجرى المائى وواجب التعاون على حمايته وتنميته على السواء على النحو المنصوص عليه فى هذه المواد.

المحور الثالث : التهديدات والتحديات من دول حوض النيل على الامن المائى المصرى:

تتبع الخلافات من اختلاف استعمال دول الحوض تبعا لظروفها الطبيعية، فبينما نلاحظ ان اهتمام مصر الأساسى بالنيل هو استعمال مياهه فى أغراض الري ، نجد أن اهتمام السودان و إن كان يتجه إلى حد ما إلى الري، إلا أن الاهتمام يتركز على توليد الكهرباء والنقل، اما أثيوبيا و أوغندا فتهتمان به كمصدر رئيسي لتوليد الكهرباء المائية ، بينما تهتم باقى دول الحوض لإستعماله فى أغراض الملاحة النهريّة أكثر من الري وبالتالي اختلفت الكميات النسبية التى تحتاجها دول حوض النيل .^(١)

أولا : التحديات الداخلية التى تواجه دول حوض النيل وتؤثر على الامن المائى المصرى:

تتمثل أهم التحديات الداخلية فى دول الحوض والتى يمكن أن يكون لها انعكاسها السلبية على المصالح المصرية والدور المصرى فى منطقة حوض النيل فى الآتى:

(١) ديارى صالح مجيد، الانحباس الحرارى بسبب الطاقة كمشكلة بيئية وجيوبوليتيكيه معاصرة ، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٢م، ص٧٨.



١- فى المجال السياسى :

أ- عدم الاستقرار السياسى والأمنى لدول الحوض :

تعيش معظم دول حوض النيل حالة من عدم الإستقرار السياسى والأمنى نتيجة ازمة الخلاف الوطنى التى تعاني منها والقائم على الصراع العرقى ، حيث تقوم الاظمة الحاكمة المنتمية إلى جماعات قومية أو عرقية معينة بتجاهل او استبعاد الجماعات الاخرى فى سياسات توزيع الثروات والمشاركة السياسية، مما فتح المجال امام موجات هائلة من الحروب الاهلية.

الاشتباكات بين قوات الجيش السودانى، وقوات «الدعم السريع»، وكذلك المخاوف من دخول السودان فى موجة جديدة من الاضطرابات، والتى يمكن أن تؤثر على ملف «سد النهضة»، مع قيام إثيوبيا بالملء الرابع لبحيرة السد، الذى يثير خلافات بشأنه مع دولتي المصب (السودان ومصر).

ب- وجود بعض الدول الحبيسة

حيث يوجد فى حوض النيل خمس دول حبيسة " ليس لها سواحل بحرية ، ولا ترجع كثرة الدول الحبيسة إلى قلة تعاريج السواحل أو اتساع كتلة القارة فى نصفها الشمالى فحسب ، ولكنها ترجع اساساً إلى تأثير القوى الاستعمارية التى قسمت القارة فيما بينها إلى مناطق نفوذ وكذلك حالات الانفصال الحالية الذى شهدته بعض الدول مثل (جنوب السودان ، أريتريا) .^(١)

٢- فى المجال الاقتصادى :

أ- اقتصار التعاون بين مصر و دول حوض النيل على المجال المائى،

(١) فتحى على حسين ، " المياه و أوراق اللعبة السياسية فى الشرق الاوسط تقديم د/ مهندس محمد عبد الهادى راضى"، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ٦٣



- ب- ضعف البنية الأساسية للنقل و المواصلات بين دول حوض النيل.
ت- تدهور الاوضاع الاقتصادية فى دول الحوض ، حيث تعاني من مشاكل اقتصادية تتمثل فى انخفاض الدخل العام وارتفاع نسبة المديونية والعجز الكبير في ميزان المدفوعات والخلل فى الميزان التجارى لاغلب دول المنطقة، و انخفاض مستوي المعيشة وتدني البنية الاساسية.

٣- التحديات الطبيعية والبيئية:

أ- التحديات الطبيعية :

التصحّر - إنتشار حشائش النيل - الفيضانات - الجفاف.

ب- التحديات البيئية :

- تدهور التربة- التلوّث: يقصد بالتلوّث المائى إحداثُ فساد وتلف في نوعية المياه، مما يؤدي إلى تقليل قدرتها على أداء دورها الطبيعي، حيث تصبح ضارة عند استخدامها.
- يُعتبر التلوّث من اهم الاخطار التى تهدد الموارد المائية فى دول حوض النيل، بسبب ضعف تقنيات حماية المياه من اثار التلوّث الصناعي والزراعي و البشري، والذى يؤدي بدوره إلى فقد وعدم استغلال كميات كبيرة من الموارد المائية السطحية والجوفية.
- استخدام مبيدات الحشائش ، ومكافحة جراثيم الامراض بالوسائل الكيميائية، لذلك ينبغي الحرص على معالجة مياه الصرف الزراعى لتدويرها واعادة استخدامها أو تنقية مياه النيل من اثارها الضارة.
- الملوحة: يقصد بها زيادة نسبة الاملاح الذائبة فى المياه، وهى من المشاكل الهامة التى تعاني منها بعض الدول، فبعض الأنهار مثلا يعاني من تزايد الملوحة



نتيجة تحويل مياه صرف بعض المشاريع إليه، هذا بالإضافة لمشكلة العجز في الكوادر الفنية المدربة في مجال إدارة المنشآت المائية.^(١)

- تأثير اقامة السدود ومشروعات الري علي البيئة : يجب علي دول حوض النيل ان تتدارس عند تصميم مشروعات الري كافة الاضرار الماثلة والمتوقعة على البيئة الطبيعية في حوض النيل والتي قد تؤثر سلباً على موارده المائية من حيث الكم والكيف وان تتفق على برامج لإحتوائها وعلي وسائل تنفيذ تلك البرامج بما يحقق تعاوناً شاملاً بين دول حوض النيل علي الصعيد الاقليمي .

٤- التحديات الاجتماعية والبشرية:

- أ- التحديات الاجتماعية انتشار البعثات التبشيرية الاوروبية بدول حوض النيل والتي تربط المعونات التي تقدمها بمدي توجه الشعوب للثقافة الغربية مما يعيق التنسيق بين دول منطقة الحوض بشأن تقبل التعاون الإجتماعي والثقافي المشترك .
- ب- معاناة دول حوض النيل من الاختلاف العرقي حتى داخل الدولة الواحدة الأمر الذي أدى إلي عدم وجود تجانس سكاني مما يعيق اقامة علاقات ثقافية وإجتماعية بينهم .
- ت- السيطرة الاستعمارية لثلاثة قرون متصلة على دول حوض النيل ادى إلى تقسيمها، مما ادى إلى صعوبة اقامة علاقات اجتماعية او ثقافية داخل دول الحوض^(١) .

(١) عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل إلى الفرات التحديات والأخطار المحيطة، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٤م، ص ١٥٤-١٥٥ .

(١) ياسين عبد الباسط أحمد المغازي ، الصراعات في دول حوض النيل وأثرها على الأمن القومي المصري، رساله دكتوراه ، أكاديمية ناصر ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ٢٥ .



٥- التحديات البشرية

أ- الاستخدام الغير كفاء للمياه:

تتعرض نسبة كبيرة من المياه في المنطقة للهدر، والاستخدام الغير كفاء والاستغلال الغير اقتصادى، على الرغم من محدوديتها ويقصد بالهدر فقد كميات من المياه أثناء الري، والصناعة والاستخدامات الاخرى، فطرق الري التقليدية على سبيل المثال تؤدي إلى هدر كميات كبيرة من المياه، بالإضافة للمياه الغير مستغلة التي تهدر فى البحر. إهدار كميات كبيرة فى الاستهلاك المنزلي والصناعي، وارتفاع الفاقد الغير منظور من المياه عبر شبكات المياه المتآكلة بسبب تقادمها، وانتهاء عمرها الافتراضي. إنخفاض نصيب الفرد من المياه:

يمثل النمو السكانى المتزايد ضغوطا متزايدة على الموارد المائية ، الامر الذى يمثل محددا رئيسياً وعبئاً على صانع القرار المصرى تجاه التعامل مع المنطقة ونظراً لثبات حصة مصر من مياه النيل عند (٥٥.٥) مليار م^٣ سنوياً فإن الزيادة تؤثر على نصيب الفرد من تلك الحصة بشكل ملحوظ ومن المتوقع أن يصل نصيب الفرد إلى حوالى (٥٣٤ م^٣) سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠ م .

الامراض والابوئة : قدرت منظمة الصحة العالمية أن (٨٠٪) من الحالات المرضية فى الدول النامية والتي منها كافة دول حوض النيل تعود إلى نقص المياه النقية وتدنى مستوى الخدمات الصحية

6- اهم التحديات المعاصرة من دول حوض النيل المؤثرة على تنظيم العلاقات المائية :

- أ- انشاء مشروعات مائية تنموية عملاقة دون التشاور مع باقي دول الحوض.
- ب- طرح مبدأ الإستخدام الأمثل للمياه لتدعيم وتأييد أفكارها المؤيدة لإستخداماتها.



- ت- رفض مبدأ تقسيم المياه مع باقي الدول وتطبيق قاعدة الاقتسام العادل والسيادة المطلقة
- ث- القطع / الغلق / التخفيض في تدفقات وتصريفات المياه إلي باقي الدول عن المعدلات التاريخية السابقة دون تشاور .
- ج- طرح المفهوم الاقتصادي للمياه كسلعة اقتصادية ، ومن ثم تقنين الدعوة لتسعيورها ثم عرضها للبيع ونقلها .
- ح- تسييس قضايا ومشكلات المياه بين دول حوض النيل ومصر بخلط السياسة والاقتصاد في المجال المائي، ومن ثم إستخدام ورقة المياه في فرض ضغوط على سياسة مصر الخارجية.
- خ- التوصل من المبادئ والقواعد والأعراف السابقة في تنظيم العلاقات المائية بينهم .
- د- إعتبار المياه مورداً طبيعياً ناضباً شأنه في ذلك شأن باقي الموارد الطبيعية الأخرى (النفط / الغاز)، وهذا مخالف لأن المياه لا تنضب وهي هبة من الله عز وجل لا يمكن التنبؤ بها تماماً أو السيطرة عليها بشرياً أو تكنولوجياً (١) .
- ٧- إلغاء مبادرة حوض النيل فبراير ١٩٩٩ :

تم التوقيع علي هذه الاتفاقية في ٢٢ فبراير من العام ١٩٩٩ بالاحرف الأولى في تنزانيا من جانب ممثلي هذه الدول، وتم تفعيلها لاحقاً في مايو من نفس العام ، وسميت رسمياً باسم : (Nile Basin Initiative) "مبادرة حوض النيل" NBI ، وهي اتفاقية

(١) أسامة عبد الرحمن ، نهر النيل أطماع وصراعات وحلول مقترحة، دار زهور المعرفة ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ١٦٥ .



إطارية وافق عليها دول حوض النيل العشر إنذاك (قبل انفصال جنوب السودان)

بهدف تدعيم اواصر التعاون الاقليمي بين هذه الدول وقد تم توقيعها في تنزانيا.^(١)

٨- الخلاف على بنود الإتفاقية:

أ- عقد اجتماع وزاري لدول حوض النيل في كينشاسا (الكونغو الديمقراطية) في

مايو ٢٠٠٩ ، لبحث الإطار القانوني والمؤسسي لمياه النيل ورفضت مصر

التوقيع على الاتفاقية بدون وجود بند صريح يحافظ على حقوقها التاريخية

في مياه النيل .^(١)

ب- وتم عقد إجتماع لوزراء الموارد المائية لدول حوض النيل بالإسكندرية برئاسة

مصر في يوليو ٢٠٠٩، طبقاً لدور الانعقاد الدوري للمؤتمرات السنوية ،

وفي نهاية المؤتمر تقرر عقد ثلاث جلسات تفاوض (جلسة كل شهرين)

عقد الاول باوغندا في شهر اكتوبر والثانية عقدت في تنزانيا في شهر

ديسمبر والأخير في شهر إبريل ٢٠١٠ بمدينة شرم الشيخ بمصر للحصول

علي موقف نهائي بالنسبة للتوقيع علي الإطار القانوني والمؤسسي للاتفاقية

و انتهى المؤتمر بتوقيع اتفاقية عنتيبي .

ت- طالبت مصر بالالتزام بمبدأ التشاور والاطار المسبق في حالة إقامة أية منشآت

مائية بغية ضمان عدم الإضرار بمصالحها القومية.

The efficacy of water treaties in the Eastern " بعنوان (Ferede, W., & Abebe, S. 2014)

"Nile Basin"^(١)

^(٢) محمد صبرى محسوب، " البيئة الطبيعية خصائصها وتفاعل الانسان معها "، دار الفكر

العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٤٣



ث- أهمية اجراء تحليل يوضح ان المشكلة ليست في قلة المياه، وانما في ادارتها بطريقة تكاملية وحسن استغلالها بحيث تفي بالاحتياجات المائية لكل دول الحوض دون الإضرار باي منها . (٣)

٩- اتفاقية عنتيبي مايو ٢٠١٠:

أ- بلغ الخلاف بين أعضاء مبادرة حوض النيل ذروته خلال جولات التفاوض التي جرت في كل من كينشاسا والإسكندرية وشرم الشيخ مما دفع دول المنابع إلى عقد اجتماع في مدينة عنتيبي في اوغندا في (١٤ مايو ٢٠١٠م) من اجل توقيع اتفاق لتنظيم التعاون وإدارة الموارد المائية بين دول حوض النيل وهو الاجتماع الذي اسفر عن توقيع اربع من دول المنابع وهي (اثيوبيا - تنزانيا-رواندا -اوغندا) على اتفاق منفرد عرف بـ " اتفاق عنتيبي "وتبعته كينيا في التاسع عشر من الشهر نفسه ثم بوروندي ليصبح إجمالي الدول الموقعة ستة دول.

ب- جاء توقيع هذا الإتفاق ليمثل ضربة قاصمة للجهود المصرية الرامية إلى إنشاء إطار جماعي للتعاون بين كافة دول حوض نهر النيل، ويقضي بإنشاء مفوضية جديدة لإدارة موارد النيل يكون مقرها أديس أبابا، وهو ما يعني ضمناً عدم الالتزام بأحكام الاتفاقات التاريخية التي تنظم الانتفاع بمياه النيل ، مع دعوة دول حوض النيل التي لم توقع على الإتفاق للتوقيع عليه في غضون عام من توقيع الاتفاق.

ت- عقب توقيع الاتفاق ، أتخذت الدول الموقعة سياسات تصعيدية ضد مصر ، حيث اكدت أن مصر والسودان ليس بوسعهما سوي الانضمام للاتفاق.

(٣) أحمد أبو الغيط ،جريدة المصري اليوم ، "الخارجية تحذر دول منبع النيل من توقيع اتفاق بدون مصر والسودان"، القاهرة ، ٠٧ يوليو ٢٠٠٩ .



ث- أيدت أوغندا و تنزانيا وكينيا و رواندا الموقف الإثيوبي مؤكدة أن معاهدة (١٩٢٩م) قد عفا عليها الزمن ، اما العوامل التي دفعت الدول الموقعة إلى توقيع اتفاق عنثيبي فكان اهمها رغبة دول المنابع فى استثمار ما لديها من وفرة مائية فى اقامة المشروعات التنموية والتوسع الزراعي وتأمين احتياجاتها الغذائية لشعبها التي تزايدت عدديا بشكل ، ومن ثم رأت دول المنابع ضرورة إلغاء اتفاقيتي (١٩٢٩م - ١٩٥٩م) اللتين تمثلان اهم العقبات التي تحول دون إقامة مشروعاتها المائية نظراً لاحتفاظ مصر بحق النقض بشأن المشروعات التي تقام على نهر النيل وروافده.

(١)

ثانيا : التهديدات من دول حوض النيل تجاه الأمن المائي المصري :

١- التهديدات الاثيوبية خلال الفترة الحالية:

أ- أدت موجة الجفاف التي ضربت دول القرن الأفريقي فى الثمانينيات من القرن العشرين إلى التحول فى أولويات السياسة الاثيوبية نحو التوسع الزراعي الذى يعتمد على مياه الري لمواجهة الزيادة السكانية وحاجتها إلى الغذاء، بعد أن كانت مشروعات توليد الطاقة تأخذ الأولوية فى سياستها المائية، ويؤثر هذا التوجه على إيراد النيل.

ب-استمرار تقديم الدعم لاثيوبيا من إسرائيل و الدول الغربية تحت دعاوي معالجة المشاكل الاقتصادية.

ت-الموقف الأثيوبي الرفض للإتفاقيات المائية الموقعة سواء بين مصر والسودان او مع باقى دول الحوض من منظور انها وقعت وقت الاحتلال لها ، وأنها لم تراعي الحقوق

(١) إسرائيل بين إحتياج الموارد الطبيعية وفرص التطبيع - الوطن الكويتية - ٩٣/٧/٢٤ - ص١٠.



الاثيوبية، و بلغ الخلاف الإثيوبي المصري ذروته مع توقيع إتفاقية عنتيبي مايو ٢٠١٠ . (٢)

ث- سد النهضة:

- هو نفس السد الذي اقترحته الدراسات الامريكية تحت اسم (سد بوردر) من حيث الموقع ، عقب قرار مصر ببناء السد العالى قام مكتب استصلاح الاراضي الأمريكي بدعوة من الحكومة الإثيوبية بدراسة امكانية تنمية حوض النيل الأزرق ، وكان من ابرز نتائج الدراسات أنه لا توجد أراضي فى حوض النيل الأزرق تصلح للزراعة، لكن توجد أراضي فى الهضاب المحيطة يمكن توصيل المياه اليها وزراعتها، ويمكن انشاء عدد من السدود باثيوبيا منها(٤) سدود لتوفير مياه الري، ونحو (١١) سداً لتوليد الكهرباء، وحوالى (٨) سدود تصلح لتوفير المياه لكافة الإحتياجات.

- البيانات الاساسية للسد:

- تم الاعلان عنه في فبراير ٢٠١١ تحت مسمي (X) ثم تغير للالفية ثم للنهضة، ويبعد سد النهضة حوالى ٢٠ كم الحدود السودانية.
- التخزين الكلى: ٧٤ مليار م٣ بإرتفاع ١٤٥ م وطول ١٨٠٠م وقدرة كهربية: ٦٠٠٠ ميغاوات (قدرة السد العالى ٢١٠٠ ميغاوات)
- حال اكتمال انشائه بالابعاد الحالية يصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الأفريقية، والعاشر عالمياً في قائمة أكبر السدود إنتاجاً للكهرباء.

(2) Ngambouk Vitalis Pemunta and others Submit an article entitled: “The Grand Ethiopian Renaissance Dam, Egyptian National Security, and human and food security in the Nile River Basin”



- التكلفة الإجمالية للسد تبلغ ما يقرب من ٨ - ٨.٥ مليارات دولار بتمويل صيني/ أثيوبي .
- أسندت إثيوبيا عمليات الإنشاء إلى شركة 'ساليني' الإيطالية.
- الإخطار المنتظرة من السد :
- إقامة سد النهضة على النيل الأزرق وتشغيله بشكل منفرد لا يراعى مصالح دول المصب حيث سيمكن إثيوبيا من التحكم الكامل في إيراد النيل الأزرق.
- فترة الملء المتبقية ستؤثر سلباً على مصر وخاصة إذا تزامن ذلك مع فترة جفاف
- من واقع الدراسات والتصميمات الحالية اتضح عدم امان المكونات المختلفة للمشروع وخاصة السد المساعد وهو ما يعني التأثير المحتمل علي امان السد العالي حال حدوث انهيار لسد النهضة.
- ويمكن تعرض مصر والسودان لكارثة قد تصل لغرق السودان والصعيد ، حالة إنهار السد ، والذي قد يصبح ما يشبه (تسونامي النهضة) حيث أصبحت كميته المياه المتواجدة خلف السد ٢٤ مليار متر مكعب في سبتمبر ٢٠٢٣.(١)

موقع سد النهضة الإثيوبي :

أعلنت إثيوبيا خلال مارس ٢٠١١ عن عزمها إنشاء سد (بودر) على النيل الأزرق، والذي عرف أيضاً بسد (هيداسي)، ووضعت حجر الأساس في أبريل من نفس العام، كما عرف السد

(١) نصر رمضان سعد ، أزمة سد النهضة الأثيوبي وآثارها على الأمن المائي المصري (المسئولية المدنية المترتبة على بنائه - سبل المواجهة) ، رسالة ماجستير ، جامعة دمنهور ، اغسطس ٢٠٢١ ، ص ٧٦



باسم مشروع (X) وسد (الألفية)، ثم أطلق عليه سد النهضة الإثيوبي الكبير (G.E.R.D)، وكانت قبلها إثيوبيا تتفاوض مع مصر والسودان حول السعة التخزينية للسد المقترح والتي قدرتها في حينها (١٤ - ١٦ مليار م٣) حتى اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ في مصر، حيث استغلت إثيوبيا اضطرابات الاوضاع ، واصلت البدء ببناء السد رسمياً بقدرة تخزينية (٧٤ مليار م٣) ، ويعد السد الاكبر افريقيا والعاشر عالميا في قائمة اكبر السدود لتوليد الكهرباء ، ، التكلفة المعلنة لانشاء السد هو ٤.٨ مليار دولار، وستكفل الحكومة الاثيوبية بتمويل ٣ مليار دولار على هيئة سندات تباع للشعب والعاملين في الخارج ومن المتوقع ارتفاع التكاليف إلى ٨ مليار دولار، ورفض البنك الدولي تمويل سد النهضة وأعلن أنه لن يقوم بتقديم اي مساعدات مالية او فنية الا بعد موافقة دول الحوض، حيث أن السياسة التمويلية للبنك الدولي تقوم على اساس وجوب الاخطار المسبق لدول الحوض ، كما يرفض تمويل السدود الكبيرة التي يترتب عليها اضرار كبيرة.

وبدات العمل دون اخطار مصر رسميا بالدراسات الفنية الخاصة بالسد ومن ثم الحصول على موافقته ، وبعد الثورة بدأ الحديث عن بناء سد النهضة الاثيوبي وبدأ العمل فيه بالفعل . سعت مصر إلى حل الأزمة المترتبة على ذلك بتشكيل لجنة ثلاثية دولية بغرض تقييم الدراسات الاثيوبية للسد، والتي قدمت تقريرها في ٢٠١٣ بادانة اثيوبيا حيث كشف التقرير عن عدم قدرتها على تقييم الاثار السلبية المترتبة على بناء السد نتيجة لتقاعس اثيوبيا عن مدها بتلك الدراسات ، وطالبت باعادة واستكمال الدراسات الانشائية والهيدرولوجية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتم تشكيل لجنة وطنية للخبراء، وتوقفت اجتماعات اللجنة الدولية لفترة لتعود مة اخري في ٢٠١٤ بسبب عدم موافقة اثيوبيا على المطالب المصرية بضرورة وجود خبراء دوليين ضمن



اللجنة المشرفة على الدراسات لضمان الحيادية، واعقب ذلك توقيع اعلان المبادئ بين الدول الثلاث في الخرطوم في مارس ٢٠١٥. (١)

تصاعدت المفاوضات بين الشد والجذب بين جميع الاطراف بعد توقيع اعلان المبادئ، الا ان المفاوضات في هذا الشأن ما زالت مستمرة ، واعلن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في ١٨ نوفمبر ٢٠١٧ انه يحذر من المساس بحصة بلاده من المياه مع تفهم ضرورة التنمية في إثيوبيا وهو امر مهم، لكن امام التنمية هذه المياه تساوي لمصر حياة أو موت ، وفي ١٨ يناير ٢٠١٨ ، وكان من ابرز نقاط الخلاف بين الدولتين هي فترة ملء السد وكيفية تشغيله ، حيث تطالب مصر أن تمتد فترة ملء السد إلى عشرة سنوات مع الاخذ في الاعتبار سنوات الجفاف ، بينما تتمسك اثيوبيا بأربع إلى سبع سنوات وذلك بدلا من سنتين . وفي أكتوبر ٢٠١٩ شدد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن الدولة بكافة مؤسساتها ملتزمة بحماية مياه النيل، ومستمرة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات على الصعيد السياسي وفي إطار محددات القانون الدولي لحماية هذه الحقوق ، وفي ٢٢ أكتوبر جاءت تصريحات صادمة منسوبة إلي رئيس وزراء اثيوبيا أبي أحمد أمام أعضاء البرلمان أنه لا توجد قوة يمكنها منع اثيوبيا من بناء السد وانه يستطيع حشد الملايين على الحدود في حالة حدوث حرب ، واصلت مصر رسميا عن تعثر المفاوضات، ومطالبته بالاستعانة بوسيط دولي، ونفت إثيوبيا وجود تعثر كما اعترضت على الوساطة، وتبادلت مصر وإثيوبيا الاتهامات والتصريحات التي جاءت تصعيدية وتهديدية.

وتدخلت الولايات المتحدة للحاجة إلى كسر الجمود حيث سعت مصر إلى تدخل الولايات المتحدة وسط امال بانفراجة خلال المفاوضات، حيث طلب الرئيس عبدالفتاح السيسي من

(١) نصر رمضان سعد ، أزمة سد النهضة الأثيوبي وآثارها على الأمن المائي المصري (المسئولية المدنية المترتبة على بنائه - سبل المواجهة) مرجع سابق ، اغسطس ٢٠٢١ ، ص ٧٥ - ٧٩ .



الرئيس دونالد ترامب التوسط في النزاع ، الذي كانت إثيوبيا في البداية مترددة في قبوله وأتهمت إثيوبيا الولايات المتحدة بتجاوز دورها كمراقب محايد ، بعد أن قالت الولايات المتحدة أن السد لا يجب أن يكتمل بدون اتفاق، لكن وزير خارجيتها أعلن أن إثيوبيا ستواصل حضور المحادثات. (٢)

صدر بيان مشترك في نوفمبر ٢٠١٩ ، عن الدول الثلاث جاء فيه انه تقرر عقد اربعة اجتماعات عاجلة للدول الثلاث على مستوى وزراء الموارد المائية وبمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي، للوصول إلي اتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة خلال شهرين بحلول منتصف يناير ٢٠٢٠.

وانتهى الاجتماع الرابع الموارد المائية والوفود الفنية من الدول الثلاث بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا ٩ يناير ٢٠٢٠، وأعلنت مصر وإثيوبيا إنه أنتهى بدون اتفاق، وبعد انتهاء اخر جولات المحادثات اتهمت إثيوبيا ممثلة فى السيد سيليشى بيكلي وزير المياه الإثيوبي ان مصر لا تمتلك أي نية للتوصل إلى اتفاق، لأن مصر اقترحت فترة أطول حتى لا ينخفض مستوى النهر بشكل كبير وخاصة في المراحل الأولى لملئ الخزان وهي من ١٢ إلى ٢١ عاماً، وقال هذا غير مقبول. (١)

واستضافت واشنطن في ١٥، ١٤، ١٣ يناير ٢٠٢٠ وفود الدول الثلاث لتقييم نتائج الاجتماعات الاربع السابقة، وخرجت المفاوضات بتوافق مبدئي على اعداد خارطة طريق تتضمن بنود اهمها بالنسبة لمصر تنظيم ملء السد خلال فترات الجفاف والجفاف الممتد ،

(٢)The Dam That Broke Open An Ethiopia-Egypt Disputef. ٢٠٠٥

(١) نصر رمضان سعد ، أزمة سد النهضة الأثيوبي وآثارها على الأمن المائي المصري (المسئولية المدنية المترتبة على بنائه - سبل المواجهة) مرجع سابق ، اغسطس ٢٠٢١ ، ص ٨٠ .



وفي ٢٨ يناير تستضيف وفود الدول الثلاث مجددا بحضور ممثلين عن وزارة الخزانة الأمريكية والبنك الدولي.

اعلنت اثيوبيا في مايو ٢٠٢٠ بدء ملء سد النهضة بما يتماشى مع العملية الطبيعية وأن بناء السد وملء المياه يسيران جنبا إلى جنب و ذلك بعد أن أظهرت صور الأقمار الصناعية الملتقطة بين ٢٧ و ١٢ يوليو زيادة مطردة في كمية المياه التي يحتجزها السد، وأعلنت مصر أن ردها سوف يكون سياسيا، وطلبت من الحكومة الاثيوبية ايضا عاجلا ، وكان ذلك على اثر استمرار الخلافات حول القضايا الرئيسية بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة في محادثات يوليو ٢٠٢٠ التي استمرت ١١ يوما برعاية الاتحاد الافريقي وبحضور وزراء المياه الدول الثلاث وممثلي الدول والمراقبين، ونتيجة لكل هذا التصلب في المباحثات احالت مصر في يونيو الازمة إلى مجلس الامن ورفضت اثيوبيا احالة مصر الملف إلى مجلس الأمن، وذكرت مصر انها اتخذت هذا القرار على ضوء تعثر المفاوضات وفقاً للمادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز للدول الأعضاء أن تنبه المجلس إلي أي أزمة من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين.

في ١٢ اغسطس ٢٠٢٢ اعلنت اثيوبيا رسميا اكتمال الملء الثالث لسد النهضة الذي تقيمه على النيل الأزرق، ، وتخزين ٢٢ مليار متر مكعب من المياه. أعلنت الهيئة الحكومية المسؤولة عن مشروع سد النهضة في ٢٥ مارس ٢٠٢٣ اكتمال ٩٠ في المئة من عمليات بناء السد الإثيوبي خلال الذكرى الثانية عشرة لوضع حجر الأساس لسد النهضة، لبناء سد النهضة.^(١)

(١) نصر رمضان سعد ،ازمة سد النهضة الاثيوبي وآثارها على الامن المائي المصري (المسئولية المدنية المترتبة على بنائه - سبل المواجهة) مرجع سابق ، اغسطس ٢٠٢١ ، ص ٨١ - ٨٢ .



٢- تهديدات باقى دول حوض النيل:

أ- تنزانيا :

تسعى لإقامة مشروعات مشتركة مع كل من رواندا وبوروندي لإستغلال مياه نهر كاجيرا وآخر على سواحل بحيرة فكتوريا لزراعة ٥٥ ألف فدان ، وقامت بعمل دراسات لمشروع يستهدف تحويل من ٢ / ٣ مليار م^٣ من المياه لزراعة نحو (١٠) مليون فدان فى إقليم شينيا ، كما أعلنت عن إقامة مشروع لسحب المياه من بحيرة فكتوريا لرى مليون فدان غرب تنزانيا مما يعتبر تحدياً وإهدار لنصوص إتفاقية ١٩٥٩ .

ب- اوغندا :

تعتبر اتفاقية انشاء سد اوين عند مخرج بحيرة فكتوريا عام ١٩٥٤م اعترافاً من أوغندا بحقوق مصر التاريخية والثابتة فى مياه النيل ، كما يعد نوعا جيدا من التعاون المستمر بين البلدين ، وقد اشتركت مع باقى دول الحوض فى مشروعات الدراسات الهيدرولوجية ولتتمة حوض البحيرات الإستوائية عام ١٩٦٧م ، الا انها تعتمزم حاليا القيام بعدة مشروعات فى منطقة تونجا سوف تؤثر على مخزون المياه فى بحيرة ألبرت وبالتالي على المياه المتدفقة إلى النيل الابيض ، كما تخطط لانشاء خمسة مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية هي (خزان بوجاجالي- خزان المارتشيزون - كامديني- أبوجا (١) وأبوجا (٢)) لتوليد طاقة كهربائية مقدارها ١٦٣٠ ميجاوات / ساعة وتكمن الخطورة وراء تنفيذ هذه المشروعات ان عملية التخزين سوف تزيد من الفواقد بنحو ٣ مليار م^٣ من المياه الموجودة امام السد العالي .

اعلان الرئيس الاوغندي "يوري موسيفيني" في الثاني عشر من أغسطس ٢٠١٣ انشاء سد كاروما على نيل كيوجا لإنتاج ٦٠٠ ميجاوات من الكهرباء سنويا لشبكة الكهرباء الوطنية باوغندا، اعتمادا على فرق المناسيب المائية بنيل كيوجا الذي يمرر المياه الي النيل الابيض بجنوب السودان ومنه الي شمال السودان والقاهرة بعد التقائه بالنيل الازرق القادم من الهضبة



الاثيوبية بالخرطوم و يصل ارتفاع السد ٢٠ متراً بسعة اقل من ١٢٥ مليار م ٣ سنوياً بتكلفة ٢ مليار دولار بتمويل صيني.^(١)

ت-كينيا :

- رغم ان كينيا لا تستخدم سوى ١٦٪ من مواردها المائية ، كما انها اقل دول حوض النيل تأثراً بالجفاف الذي أصاب دول شرق القارة الا انها اكثر دول الحوض تحاملاً على الاتفاقيات السابقة ، وتسعى لتوفير المياه لاستصلاح(٢٧٥) الف فدان حول بحيرة فيكتوريا، بالإضافة إلى ٤٨٠ ألف فدان في احواض الانهار التي تصب فيها (مشروع كيسومو) الذي يحتاج لحوالي مليار م ٣ في حالة تنفيذه ، وقد بدأت فعلاً باستصلاح (١٢٠) الف فدان منها .

- ترى كينيا انها من الدول التي تسهم في زيادة مياه النيل بفضل ستة روافد تجرى فيها وتصب في بحيرة فيكتوريا ومع ذلك فان ثلثي أراضي كينيا تعتبر قاحلة ومنذ استقلال الدول النيلية لم توقع اي اتفاقيات بينها بشأن مياه النيل بل ان اخرها اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان وقد وقعت في غيابها كما وقعت الاتفاقيات الأخرى، وانها لم تبد اي اهتمام بمصالح دول أعالي النيل.

ث- رواندا - بوروندي:

تسهم كل من روندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية ب ١ % من مياه النيل المتدفقة لمصر و تستهدف كل من الدولتين التوسع في الأراضي الزراعية المروية وتوليد الطاقة وتخططا لإنشاء مشروع خزان روسو بالتعاون مع تنزانيا فبا منظمة تنمية حوض نهر الكاجيرا ، وسوف يستقطع حوالي مليار م ٣ من المياه سنوياً في حالة تنفيذه .

(١) الطوخي ، حسام المدير العام والمنسق الوطني لمشروعات التعاون الفني مع أوغندا، تصريح ، وكالة أنباء الشرق الاوسط ، ٢٠١٣/١٢/١٦ .



ج- جنوب السودان:

- يجيء على راس هذه التهديدات مدي اعتراف الجنوب (باتفاقية ١٩٥٩م) الخاصة بالانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان ، وامكانية ضم جنوب السودان إلي مبادرة حوض النيل وموقفها بالتالي من إتفاقية عنيتيبي وموقف الجنوب من استكمال تنفيذ مشروعات استغلال فواقد المياه فى منطقة اعالي النيل ، وانها تسعى لاقامة مشروعات مائية مشتركة للتوسع فى الأراضي الزراعية المروية، باستغلال مياه النيل، خصما من حصة مصر والسودان بمقتضى إتفاقية عنيتيبي عام ٢٠١٠م.

- العلاقات الإسرائيلية مع جنوب السودان التى ظهرت من خلال الاتي:

ظهرت من خلال زيارة رئيس جنوب السودان لاسرائيل وقوله (ان دولته لما كانت ان تقوم لولا الدعم الإسرائيلي) ، و زيارة وزيرة الزراعة لجنوب السودان لإسرائيل فى منتصف شهر مايو ٢٠١٢ التى أسفرت عن توقيع اتفاق تعاون فى مجال الزراعة وتوفير المياه العذبه ، وتقوم إسرائيل بمقتضاه باقامة قرية زراعية نموذجية فى جنوب السودان تعتمد على التكنولوجيا الاسرائيلية ، وقد سعت مصر منذ فترة طويلة واستباقا للاحداث بترسيخ تواجدتها فى جنوب السودان وكان اول قراراتها افتتاح القنصلية المصرية في جوبا، ثم توالى مشروعات التعاون سواء من جانب وزارة الموارد المائية والري والتي قامت باستقبال الكوادر الجنوب سودانية والذين وصلوا إلى (١٥٠) متدرب على كيفية ادارة الموارد المائية وتنظيف مجرى النهر، و قدمت مشروعات بمنحة من الحكومة المصرية تبلغ ٢٦,٦ مليون دولار ، ومجالات اخرى مثل انشاء محطات الكهرباء وانشاء فرع لجامعة الإسكندرية .^(١)

(١) عبد الوهاب، أيمن السيد، أزمة مياه النيل: بورندي ترجح المعادلة الصفرية"، مجلة السياسة الدولية،

العدد ١٨١، إبريل ٢٠١١، ص ١٤٤



المحور الرابع : الجهود الوطنية و الاقليمية لتعزيز الامن المائي المصري:

أولا : الاجراءات التي تتبناها مصر لمواجهة التحديات المائية:

١-تعظيم الإستفادة من الموارد المائية المتاحة (ترشيد الإستخدام) : وتشمل تطوير نظم الري في وادى الدلتا والنيل ، ومشروعات الصرف ، ومشروعات إنشاء وإحلال وتجديد محطات الرفع ، مشروع تنمية جنوب الوادي وسيناء، وإمتداد ترعة الحمام بغرب الدلتا ، ومشروع غرب الدلتا ، وهناك بعض المشروعات التي حققت الاهداف المرجوة منها في مجال تطوير الري والصرف .

٢-الحفاظ على نوعية المياه ومنع التلوث : عن طريق تطبيق القوانين وتقليل التلوث من الصرف الزراعي والصناعي والآدمي ومن الملاحه النهريه ، ومن ثم يحتاج الامر إلي انشاء شبكات رصد ومراقبة نوعية للمياه مع وضع بعض التعديلات لقانون الري والصرف .

٣-الاستفادة بالمياه الغير تقليدية : ويتم من خلال تدويرها وترشيد الفاقد والاستفادة القصوي منها والتي تشمل (المياه الجوفيه - مياه الصرف الزراعي - مياه الصرف الصحي - استخدام تحلية مياه البحر) .

4-تحسين كفاءة إدارة المياه :يتم ذلك من خلال إضافة التدخلات الإنشائية (خزانات - قناطر - تحويل الري بالغمر إلى طرق الري الحديثة لتقليل الفواقد) .

ثانيا : دور المؤسسات الاقليمية و الدولية في دعم جهود مصر لتحقيق الامن المائي:

١- مجالس ومؤتمرات ومنتديات المياه:تحرك المجتمع الدولي لمواجهة مشكلة المياه بعد طرح البنك الدولي فكرة تسعيرة المياه، وإحياء فكرة بنوك للمياه يتم من خلالها المزايدة على أسعارها، وكان هذا التحرك من خلال إنشاء مجالس المياه وعقد وتفعيل المؤتمرات والندوات الدولية للمياه على النحو التالي:

٢- المجلس العالمي للمياه: اهتم المثقفون والمختصون بالموارد المائية من خلال عناوين أثارت انتباه العالم لهذه المشكلة، وقد كان لهذا التوجه العالمي الدور



المباشر فى التمهييد لقيام المجلس العالمى للمياه فى عام (١٩٩٦م)، فى مدينة مرسيليا للنظر فى مفهوم دولى للمياه، إذ يضم المجلس ممثلين حكوميين، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات الأمم المتحدة، ومؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى ذلك فقد حددت الأمم المتحدة (٢٢ مارس) يوما عالميا للمياه. (١)

٣- المجلس العربى للمياه:

فى ضوء التحديات المائية التى تواجهها الأمة العربية، تم خلال المؤتمر الإقليمى الثانى للمياه العربية بالقاهرة، المنعقدة فى الفترة من (١٣ : ١٥ أبريل ٢٠٠٤م) الاتفاق على تأسيس المجلس العربى للمياه كمنظمة لا تهدف للربح، كان اخرها عقد بالقاهرة يوم ١٦ مارس ٢٠١٩، فى دورتها الخامسة بمشاركة ممثلى ٢٥ دولة عربية، وإجراء انتخابات مجلس "المحافظين" للدورة الجديدة ٢٠١٩-٢٠٢١، والذى يضم ٤٥ مقعدا منهم ٢٠ سيتم انتخابهم بالتصويت الحر المباشر، و ٢٢ مقعدا يتم تعيينهم وفقا لترشيحهم من قبل حكوماتهم و سلطاتهم الرسمية بالدول العربية.

٤- المؤتمرات العالمية للمياه:

تمثل هذه المؤتمرات نقطة التقاء عالمية للحوار المفتوح بين كافة الشركاء من القطاعين العام والخاص وكذلك بين المستخدمين والمستهلكين من جانب، وصناع السياسات من جانب آخر وتهدف هذه المؤتمرات إلى تحسين المستوى المعرفى العالمى، وتحريك ضمير العالم نحو أثر التغيرات العالمية على الموارد المائية بالعالم.

(١) العربى، تامر محمد المسئولية المدنية عن الاضرار الناجمة عن تلوث مياه نهر النيل و البحر الابيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ٢٠٢٢، ص ٥٣



٥- المنتديات العالمية للمياه:

تُعتبر اكبر واهم تجمع عالمي للفعاليات المعنية بالشان المائي، حيث يتم التباحث في كل الجوانب السياسية والقانونية والفنية لموضوع المياه على مستوى العالم، وتعد المنتديات المتعلقة بالمياه كل ثلاث سنوات، لدراسة ومعالجة قضايا تتعلق باستخدام وإدارة الموارد المائية، ومقترحات لتطوير إمدادات المياه في الدول الفقيرة ومعالجة أزمة المياه العالمية بشكل عام .

ثالثا : المتغيرات الدولية والإقليمية المحفزة علي (الصراع /التعاون):

يزداد تأثير العامل الخارجي (الدولي/الإقليمي) في أى نظام كلما زادت قابلية ذلك النظام للاختراق الخارجي، وبالنظر الي النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، نجد انه يمثل حالة مثلى للاختراق الخارجي، من منطلق الفقر الشديد الذى تعاني منه الدول النيلية، ولتحليل دور القوي الإقليمية والدولية الفاعلة في النظام الإقليمي لحوض النيل، في المرحلة الراهنة، وهى (إسرائيل- الولايات المتحدة الأمريكية- الصين- المانحون الدوليون- البنك الدولي - الامم المتحدة)، يمكن القول بان هناك تأثيرين رئيسيين للقوي الاقليمية والدولية فى قضية المياه على العلاقات المائية بين دول حوض النيل، وهى (متغيرات دولية / إقليمية محفزة على الصراع المائى ، ومتغيرات دولية / إقليمية محفزة على التعاون المائى بين دول حوض النيل).

١- الولايات المتحدة الأمريكية: يعتبر دور الولايات المتحدة الأمريكية محفزا على الصراع فى دول حوض النيل، بسعيها نحو الهيمنة الجيوستراتيجية على القارة، من خلال تمكين بعض القوى الإقليمية (اسرائيل-اثيوبيا) من لعب ادوار إقليمية تتعارض والمصالح المائية لمصر، وبما يعمل على شد أطراف السياسة العربية، فى امتدادها (المصري- السوداني)، فى نطاق حوض النيل، كما تستند على عدد من



دول حوض النيل كمناطق ارتكاز لتطبيق استراتيجيتها الامريكية بالقارة الافريقية.
(١)

٢- **الاتحاد الأوروبي:** يضم الاتحاد الأوروبي عدداً من القوي الدولية الفاعلة فى المنطقة ، وقد أعاد صياغة دور الناتو باعتبار "الإرهاب وانتشار اسلحة التدمير الشامل والهجرة الغير الشرعية" تمثل التهديدات الرئيسية له، لذا تم توسيع مهامه لتشمل كافة مناطق المصالح، بما فيها دول الحوض من اجل السيطرة والنفوذ تحت ستار التنمية من خلال تمويل المشروعات المائية التي تؤثر على الامن المائي المصري.

٣- **الدور الصيني:** يُعتبر الدور الصينى مزدوج التأثير فى تمويل وبناء السدود والمشروعات المائية فى بعض دول منابع النيل، حيث ترى دول المنابع أن الدور الصينى يعتبر دورا إيجابيا، يسهم فى تعزيز عملية التنمية، وقيم المنظور المصري الدور الصينى تقييما سلبيا، من منطلق ان الشركات الصينية لا تلقى بالألأ لاية اعتبارات، ولا تراعى ضرورة التقيد والالتزام (بشرط الاخطار المسبق)، قبل الشروع فى تنفيذ تلك المشروعات بدول المنابع.

٤- **دور المانحين الدوليين:** يُصنف دور المانحين الأوروبيين وغير الأوروبيين (ايطاليا -هولندا -المانيا -النرويج -اليابان وكندا)، على أنه مزدوج التأثير، من خلال دعم وتمويل وبناء المشروعات المائية، وعدم التقيد بشرط الاخطار المسبق، حيث إنه يمكن أن يحفز على التعاون او الصراع المائي.

٥- **دور البنك الدولي:** اعتبار ما يقدمه البنك الدولي من دعم مادي للمشروعات المائية فى حوض النيل، وتوكيده على ضرورة احترام قاعدة الاخطار المسبق وغيرها من

(١) أمين البار، ايمان دني ، النزاعات المائية فى حوض النيل وتداعياتها على الأمن المائي فى شمال أفريقيا (النزاع المصري الأثيوبى نموذج)، ٢٠٢٢، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد (١١)، العدد (١)



مبادئ القانون الدولي ، على انه دور مثبط للصراع، ومحفز على التعاون، انما يعتبر بدعة بحثية، ان الدور المائي للبنك الدولي يعتبر دورا سلبيا، حيث يطرح البنك الدولي فكرة تسعيرة المياه وهذه اخطر فكرة معروضة، لانها ستدعم الدعوات إلى ان يكون لدول المنبع حق بيع المياه، وذلك يحفز على الصراع المائي فى المنطقة.

٦- دور الامم المتحدة: يبدو دور الأمم المتحدة فى الاتفاقية الاطارية التى اقترتها واعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى (٢١ مايو ١٩٩٧م) ، والتي أكدت على أهمية تعزيز التعاون المائي فيما بين الدول النهرية المتشاطئة لحوض النهر الدولي، وعلي واجب التعاون بين دول المجرى المائي المشترك فى التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات، والإعلان عن التدابير التى تؤثر على حالة المجري المائي، والاحطار المسبق لعدم التسبب فى حدوث ضرر، كما تقوم الأمم المتحدة بتطوير اساليب معالجة الأزمات، ومشاكل دول الحوض، بالتعاون مع التجمعات الإقليمية للاعتماد عليها فى عمليات حفظ السلام، كما تتعاون مع القوي الدولية فى حفظ الأمن والاستقرار بدول الحوض، من خلال دعم جهود تشكيل القوة الإفريقية الجاهزة، وقوة حفظ السلام للتدخل لمنع وتسوية النزاعات بين دول الحوض .

٧- الدور الاسرائيلي فى الصراع علي مياه النيل:

- أ- بداية يجب الإشارة ان إسرائيل فى سبيل تحقيق هدفها الاساسي فى محاصرة مصر فى منطقة حوض النيل تستند إلى ثلاثة آليات :
- تشجيع جيل جديد من القادة الجدد الذي ينتمون إلى الاقليات فى بلدانهم ويرتبطون مع الولايات المتحدة - وبالطبع إسرائيل بعلاقات وثيقة .
- محاصرة الأمن القومي العربي، ولاسيما فى امتداده المصري والسوداني وفق استراتيجية " إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية المعادية للعرب ،



والإستفادة من تواجدها في المنطقة للتلويح بورقة المياه في مواجهة السياسة المصرية^(١) .

- اتباع سياسة المنح والتدريب :

ب- إن إسرائيل تحرص على إقامة شبكة من العلاقات والمصالح الكثيفة مع دول منابع النيل فى مجالات الزراعة والري والطاقة سواءً بالإشتراك معها فى مشروعات مشتركة أو تقديم الخبرة الفنية والمعونات بغرض التأثير على أمن مصر المائي .

ح- تطمح إسرائيل فى ان يكون لها بصورة غير مباشرة اليد الطولي فى التأثير على حصة مياه النيل الواردة لمصر وبدرجة أقل السودان ، وذلك كورقة ضغط على مصر للتسليم فى النهاية بما تطلبه إسرائيل، فى هذا الصدد.

٨- الإختراق الإيراني الناعم لإفريقيا:

يلاحظ المتابع للفكر الإستراتيجي الإيراني منذ بداية العقد الماضي وجود رؤية واضحة للتواجد فى أفريقيا ضمن أجندة السياسة الخارجية الإيرانية ، فقد اتسع نطاق العلاقات الإيرانية الإفريقية بشكل كبير منذ بداية الالفية الجديدة ، وعلى سبيل المثال تمتلك ايران سفارات فى أكثر من ٣٠ دولة افريقية ، وفى منتصف ٢٠١٠ عقدت القمة الإفريقية الإيرانية فى طهران .

خ- **تركيباً:** تعكس الشواهد اتجاه تركيا لدعم التعاون مع دول حوض النيل وبصفة خاصة إثيوبيا فى إطار المصالح المشتركة بين البلدين ورغم محدودية هذه العلاقات ، إلا أنها تعطى مؤشراً يجب الأخذ به فى حسابات المستقبل لقضية المياه بما يلى :

(١) سامح عباس، " العلاقات بين إسرائيل و دول حوض النيل " مقال ، الاهرام السياسى ، ٦ يونيو ٢٠١٠ .



- امتلاك تركيا قاعدة كبيرة من الخبرة الفنية فى تنفيذ مشروعات استغلال موارد المياه
- محاولة تركيا بمشاركة قطر فى توجيه دول المنبع للضغط على مصر خاصة بعد سقوط الاخوان حيث تم عقد لقاء فى قاعدة (مشتادت) الألمانية بحضور (امريكى - تركي - الماني - قطري - فرنسي - ايطالى) وخرجوا بضرورة السرعة فى بناء سد النهضة ، وبعدها زار وزير الخارجية التركى أثيوبيا وقال) أننا نجحنا فى أقتسام المياه اقتساماً عادلاً مع الاطراف السورية والعراقية وتم بناء سد أتاتورك العظيم فيجب عليكم القيام بذلك وبناء سدكم (١).

رابعا : السيناريوهات المستقبلية لامن المائي المصري:

تم طرح عدة سيناريوهات للموقف الراهن (لاتفاقية عنتيبي - اتفاقية المبادئ لسد النهضة) و متابعة تأثير الملى الاحادى من جانب اثيوبيا ووضع كافة الحلول محل الدراسة .

١- احتمالات التطورات المختلفة للأزمة :

أ- الاحتمال الاول : عدم استجابة الدولة المعتدية لاي ضغوط او مطالب ويشمل هذا السيناريو :

- اللجوء إلى المنظمات الإقليمية والدولية . (كخطوة أولى)
- المقاطعة وفرض العقوبات . (كخطوة ثانية)
- تكوين تحالف مضاد . (كخطوة ثالثة)
- الإستعداد لتوجيه ضربة عسكرية . (كخطوة أخيرة)

ب- الاحتمال الثاني : توقف الدولة المعتدية عن استكمال المشروع في مرحلة معينة ويشمل هذا السيناريو :

(١) تامر محمد العربى ، المسؤولية المدنية عن الاضرار الناجمة عن تلوث مياة نهر النيل و البحر الابيض المتوسط ، مرجع سبق ذكره، ٢٠٢٢، ص ٦٦



- اتخاذ الخطوات الدبلوماسية والقانونية للضغط على هذه الدولة . (كخطوة أولى)
 - اتخاذ إجراءات بناء الثقة . (كخطوة ثانية)
 - الضغط من أجل المشاركة في إستغلال فاقد مياه النيل . (كخطوة ثالثة)
- ت- الاحتمال الثالث : تراجع الدولة عن تهديداتها بتنفيذ المشروعات استجابة للضغوط ويشمل هذا السيناريو :
- التوسع في مجالات بناء الثقة .
 - التوجه نحو إقامة مشروعات مشتركة لإستغلال فاقد المياه .
 - يقوم علي تعزيز منظومة القيم الثقافية والاعلامية والصحية والتعليمية والدينية وغيرها
 - بين مصر ودول حوض النيل والتمسك بالرسالة الحضارية والريادة العلمية لمصر وتعميقها بشتي السبل بما يؤمن ادراكاً شعبياً فى دول حوض النيل
 - لحق مصر في مياهها وحتى لا تترك الساحة إلى اي دول اخري اجنبية تعمل على تقاوم المشاكل والصراعات العرقية في منطقة حوض النيل .^(١)
- في ظل التهديدات والتحديات الحالية ، تبرز اهم التحديات المائية متمثلة في (اتفاقية عنيتي) (سد النهضة) فيجب وضع سيناريوهات محتملة لتطور الاحداث خاصة بعد التوقيع على اتفاقية مبادئ سد النهضة بين (مصر والسودان واثيوبيا) وهي كالتالي :
- ١- اتفاقية عنيتي:
- أ- السيناريو الاول استمرار الوضع الراهن ورفض الانضمام لاتفاقية عنيتي عام ٢٠١٠

(١) مرعي، نجلاء ، سد النهضة الإثيوبي والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل ، العربي للنشر ، مصر ، ٢٠٢٠ ص ٧٦ .



يري الكثير من قيادات وزارة الري والموارد المائية المصرية وكثير من الباحثين ضرورة اصرار مصر على عدم الانضمام للاتفاقية مع دول المنبع لأنه سيؤدي إلى تخلي مصر طواعية عن الإتفاقيات التاريخية و التي تحفظ حقوق مصر المائية ، بالإضافة إلى أقرار مصر بحق دول المنبع فى اقامة أى مشروعات على نهر النيل دون التشاور المسبق مع مصر، وعلى جانب آخر فان مساعي دول المنابع لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ سيكون له تبعات قانونية وسياسية ومالية

- **التبعات القانونية:** اقرار الاتفاق الذى تم بالمخالفة للمبادئ التى قامت عليها المفاوضات و التى اخذت بمفهوم لاقرار الاتفاقية اما نسبة الثلثين التى تستند إليها دول المنابع فهى للتصويت علي المشروعات بعد اقرار الاتفاقية، وموقف مصر والسودان واضح بضرورة موافقة دولتى المصب ضمن اغلبية الثلثين. (٢)

- **التبعات السياسية:** ان الاتفاقية مجرد مشروع ضمن (٢٢) مشروعاً تستدفعها المبادرة ، وعدم الانضمام إليها من جانب مصر والسودان لن يؤثر سلباً على استمرار المبادرة وعضوية مصر بها خاصة و ان المشروعات المطروحة حالياً للنيل من جانب المبادرة ليس لمصر أى تحفظ عليها .

استمرار إنضمام مصر للمبادرة ورفضها الاتفاقية يتيح لها الفرصة في اجراء مباحثات مع الدول والمنظمات اعضاء مجلس امناء التمويل الذى يتولى تمويل مشروعات المبادرة وتشمل الولايات المتحدة والدنمارك والسويد والنرويج

(١) طايح ، محمد سالمان ، مصر وأزمة مياه النيل : أفاق الصراع والتعاون ، دار الشروق ، مصر ، ٢٠١٢ . ص ٤٥ .



وهولندا و ايطاليا وبنك التنمية الافريقي واليابان و انجلترا وفرنسا و المانيا والاتحاد الاوربي وكندا وفنلدا وسويسرا .

- التبعات المالية:

ناتجة عن الخلافات بين دول المصب ودول المنابع ، ورفض مصر اقامة اي مشروعات تؤثر عليها تأثيرا سلبيا جسيما، ومن ثم الحد من تمويل هذه المشروعات .

ب- السيناريو الثاني: التوصل لاتفاقية جديدة على أصل مبادرة حوض النيل ١٩٩٩:

استغلال بدء عودة مصر لدورها الإفريقي عقب ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو ، باقناع دول حوض النيل بالعودة لمائدة المفاوضات ، والتوصل لاتفاقية تقوم على أساس المنفعة العامة، واقامة المشروعات التي تعتمد عليها دول حوض النيل، كما نصت عليها الإتفاقية الاصلية لمبادرة حوض النيل ١٩٩٩ ، مع تفعيل ذلك بالشراكة في عدد من المصالح والتعاون المحفز للعودة لاصل المبادرة ، والتعاون الجماعي لرؤية موحدة لجميع الدول.^(١)

٢- سد النهضة:

- أ- السيناريو الاول : نجاح الاتفاقية والتزام الدول الموقعة بتوصيات المكتب الاستشاري الدولي و الاتفاق على سنوات الملئ: هو السيناريو الاكثر تفاؤلاً، وما له من تبعات اهمها:
- انتهاء الخلاف بين مصر واثيوبيا بشأن حصة مصر المائية.
 - عودة باقي دول الحوض لمائدة المفاوضات ، للتوصل لحل مرضي للجميع .
 - بدء المشروعات المشتركة لزيادة موارد النيل .

(٢) ليلي العجال، مرجع سابق الجزائر، ص ٢٣٠ .



- الاستثمارات المشتركة بين مصر و اثيوبيا فى مجالات الطاقة ، والتي ستنتج من سد النهضة

- مراجعة جميع المشروعات المائية، والتي كانت تنوي دول الحوض اقامتها، واقامة الصالح منها تحت مبدأ(لا ضرر ولا ضرار) بجانب (المنفعة للجميع).

ب- السيناريو الثاني: فشل الاتفاقية ورفض اثيوبيا توصيات المكتب الاستشاري الدولي هو السيناريو الاكثر تشائماً، وما له من تبعيات أهمها:

- محاولة اثيوبيا دفع باقى دول الحوض لاستكمال اتفاقية عنيتي ومحاولة ضم اعضاء جدد لها.

- استكمال ملئ السد ، دون الاهتمام لاي اضرار قد تحدث بسببه.

- قيام باقى دول الحوض باتباع نفس المنهج الاثيوبي فى اقامة مشروعات احادية ، دون الاهتمام بأى ضرر للاخرين (١).

خامسا : الاجراءات المصرية المقترحة لزيادة الدور المصري فى دول حوض النيل :

١-المجال السياسي : تنشيط الدور السياسي المصري الهادئ القائم على الحوار والتفاوض وبالقوة والشفافية الكافية المطلوبة بعد أن ابتعدت مصر لحد كبير عن دول الحوض لفترة طويلة ، والذي انعكس ذلك على دورها السياسي .

تعميق وتوازن الروابط والعلاقات السياسية مع الدول الفاعلة الكبرى(الولايات المتحدة ،الاتحاد الأوروبي ، الصين ، روسيا) حتى لا يحدث تعارض أو تصادم

(١) النصيرات، وصفى اسماعيل ،الامن المائى واثره على الاستقرار السياسى فى مصر والسودان (دراسة حالة سد النهضة) ، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة اليرموك ، العراق ، ٢٠١٧ ص ٢٣٠ .



- أو سوء فهم لمصالح مصر مع مصالح تلك القوى مع إستثمار تلك العلاقات لصالح تحقيق المصالح والأمن المائي المصري .
- ٢- **المجال الاقتصادي:** لقد اصبح الاقتصاد اليوم هو المحرك الأساسي للسياسة، خاصة ان دول الحوض تعاني من مشكلات حقيقية في قضايا التنمية، ومن مصلحتها ان تتعامل مع من يحقق لها مصالحها، ويمكن ايجاز مضمون الرؤية المستقبلية في هذا الاتجاه على النحو التالي:
- ٣- **في مجال التجارة والصناعة:** وضع استراتيجية اقتصادية لتفعيل التعاون الاقتصادي مع دول حوض النيل، داخل تجمع الكوميسا، تحرير و تنمية التبادل التجاري في السلع والخدمات،(انشاء منطقة تجارة حرة لدول حوض النيل) وتشجيع الإستثمار بين دول الحوض، وجذب الإستثمارات الأجنبية ومكافحة البطالة. (١)
- ٤- **مجال النقل والمواصلات:** ضرورة الإسراع في بناء شبكة من الطرق لتسهيل حركة التجارة بين دول الحوض، مع إنشاء التوكيلات الملاحية ذات الصفة الحكومية والقطاع الخاص، في ظل شبكة من البنوك التجارية والمصارف. دعم التعاون بين هيئة قناة السويس وميناء بورسودان بالسودان، وميناء دار السلام في تنزانيا، وميناء مومباسا في كينيا، ومينائي عصب ومصوع في اريتريا، حيث توجد خمس دول حبيسة، يمكن أن تستفيد من هذه الموانئ، والربط بينها.

(٢) البحيري ، زكى ، مصر ومشكلة مياه النيل : أزمة سد النهضة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ص ١٠٨-١١٠ .



٥- مجال الزراعة والثروة الحيوانية: تشجيع المستثمرين المصريين على القيام بإنشاء مشروعات مشتركة مع دول حوض النيل لاستغلال الأراضي الصالحة للزراعة، وإقامة صناعات مشتركة بهذه الدول مع إنشاء شركات لتسويق المنتجات الزراعية والصناعية، مع تقديم التسهيلات الحكومية لهم ، و تطوير اساليب تنمية الثروة الحيوانية وتحسين انتاجها، عن طريق الخبراء المصريين مع الإمداد بالامصال والمعاونة فى اقامة المراعي النموذجية.

٦- مجال البترول والطاقة:

- أ- التنسيق مع اثيوبيا فى خططها لكى تكون مركزاً إقليمياً رئيسياً فى توليد الكهرباء، بحيث تكون مصر هى المعبر الرئيسى لتصدير تلك الكميات الهائلة من الكهرباء .
- ب- التعاون فى إقامة المشروعات الكبرى وتكثيف عمليات البحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي لما تملكه مصر من خبرات وامكانيات فى هذا المجال.
- ت- زيادة الدور العسكري المصري فى المجالات المختلفة (الإغاثة - مواجهة وإزالة الكوارث- والمساعدات الإنسانية - حفظ السلام) ، و اهمية تبادل المعلومات وتوقيع الاتفاقيات مع الأجهزة الأمنية لدول الحوض فى مجالات (مقاومة الإرهاب - تهريب المخدرات - مقاومة الحد من الهجرات غير الشرعية - غسيل الأموال - الجريمة المنظمة وغيرها) .
- ث- زيادة الدعم العسكري فى مجالات التأهيل العسكري والبعثات والزيارات المتبادلة - اعارة الخبراء والمستشارين والمناورات المشتركة ، والتنسيق



الأمني فيما يتعلق بتأمين الملاحة فى البحر الأحمر ومقاومة أعمال القرصنة . (١)

٧- المجال الاعلامي والثقافي: اقامة مركز اعلامي متخصص، بالقاهرة يتولى طرح الأفكار البناءة لدعم العلاقات بين دول حوض النيل، وتقنين الآراء غير الهادفة، بحيث يكون ملتقى لرؤساء تحرير الصحف ورجال الإعلام من دول حوض النيل ، إنشاء عدد من القنوات الفضائية المتخصصة فى المجالات المختلفة، بلغات ولهجات تلك الدول، لنشر الثقافة العربية ، وعرض الرؤى المصرية تجاه دول حوض النيل .

٨- مجال التعليم:

أ- انشاء جمعيات صداقة مصرية مع دول الحوض، بما يسمح بربط ابناء هذه الدول الذين يتلقون تعليمهم أو يحصلون على دورات تدريبية فى مصر، بالتواجد تحت مظلة شرعية وقانونية.

ب- التوسع فى انشاء المدارس والجامعات المصرية فى دول المنطقة، اسوة بفرع جامعة القاهرة بالخرطوم، وفرع جامعة الإسكندرية بجنوب السودان.

٩- مجال العلوم والصحة والبيئة: الدعوة لنشر الوعى البيئى بدول حوض النيل، والحرص على إيجاد قناعة لدى تلك الدول بالمحافظة على نظافة النيل من مصادر التلوث البيئى، والإمداد بالخبراء والفنيين فى مجال البيئة، بما يضمن التواجد المصرى فى دول الحوض بصفة مستمرة، مع الدعم بالمعدات الفنية اللازمة لتقديم الخدمة البيئية ، وإرسال البعثات والقوافل الطبية المتخصصة إلى

(١) طابع ، محمد سالم، الصراع الدولي علي المياه : بيئة حوض النيل ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ . ص ٨٧- ٨٨ .



دول الحوض، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وتقديم العون الطبي والمستلزمات الطبية. (٢)

١٠ - المجال الدينى ونشر الدعوة:

أ- استغلال دور الأزهر الشريف والكنيسة لما لهما من مكانة لدى المسلمين والمسيحيين فى دول الحوض وإرسال المبعوثين والمفكرين ورجال الدين للتقارب ولتنشر ثقافة التسامح والسلام بين الشعوب .
ب- فتح قسم لغة سواحلية فى الأزهر الشريف والكنيسة المصرية لتأهيل الدعاة والمبشرين فى اللغة، مع تفعيل دور الكنيسة المصرية فى علاقتها مع أثيوبيا.

(٢) النصيرات، وصفى اسماعيل، الامن المائى واثره على الاستقرار السياسى فى مصر والسودان (دراسة حالة سد النهضة) ، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة اليرموك ، العراق ، ٢٠١٧ ص ٢٣١-٢٣٣ .



خاتمة

إنّ نهر النيل بالنسبة إلى مصر هو حاجة حيوية واستراتيجية، وأنّ مصر تعتمد على الكمية التي تستخدمها من مياهه بشكل كبير جداً، ولم تتحصّر لمرحلة الانخفاض الكبير في حصتها المائية، ولم تتنوّع خياراتها. لذا، فإنّ أيّ تدخّل من قبل دول الحوض، من خلال السدود المزمع إقامتها ستؤدي إلى مشكلة كبيرة لمصر وللزراعة فيها ولاقتصادها، وإنّ سد النهضة الإثيوبي، ورغم كل التطمينات التي تحاول إثيوبيا أن تمنحها إلى مصر، لا تخفف من القلق المصري المخيف، رغم عشرات الاتفاقيات المعقودة بين دول الحوض، والتي تم تجاهل معظمها من أديس أبابا، بمساعد الولايات المتحدة وإسرائيل.

في حال الاضرار بحصة مصر من مياه النيل ، وكذا قيام دول المنابع بتفعيل الاتفاق الإطاري دون حل النقاط الخلافية فيه ، فلا بد من لجوء مصر للقضاء الدولي (اللجوء لمحكمة العدل الدولية) وهنا تلجا مصر للمحكمة كجهة اختصاص قضائي، وخاصة ان اثيوبيا قد اقامت بالفعل السد بالرغم من توصيات اللجان الدولية الاستشارية بخطورته على مصر، وهناسيتم اعمال الاختصاصين الافتائي والقضائي للمحكمة ، فعلى مستوى الاختصاص الافتائي للمحكمة وهو اختياري ولايلزم موافقة كل اطراف النزاع ، إذا جاء لصالح مصر فانه سيكون بمثابة ورقة ضغط على اثيوبيا ويشكل مزيد من التطويق اقليميا ودوليا لها ، أما الإختصاص القضائي وهو الذي يتطلب موافقة كل أطراف النزاع للذهاب طواعية للمحكمة ،ويجب اتخاذ كافة الاجراءات لمواجهة اي سيناريو خاص بسد النهضة ، سواء استمر او انهار ، مع وضع كل الحلول امام القيادة السياسية بما فيها الحل العسكري كخيار اخير .



المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

- ١- أحمد نجم الدين فليجة ، " أفريقيا دراسة عامة و إقليمية لجنوب الصحراء " (الإسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٤) .
- ٢- أسامة عبد الرحمن ، "نهر النيل أطماع وصراعات وحلول مقترحة " (القاهرة: دار زهور المعرفة ، القاهرة ٢٠١٤).
- ٣- خديجة عبد حمول ، " علاقة السودان ودول حوض النيل " (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، ٢٠١١) .
- ٤- صلاح أنور عبدالله، المشاكل القانونية للمياه الدولية وتسوية منازعاتها (بيروت: مكتبة زين الحقوقية الطبعة الأولى، ٢٠١٥) .
- ٥- محمد سالم طابع ، مصر وأزمة مياه النيل : أفاق الصراع والتعاون (مصر: دار الشروق، ٢٠١٢) .
- ٦- محمد سالم طابع ، الصراع الدولي علي المياه : بيئة حوض النيل ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- ٧- عليان محمود عليان ، المياه العربية من النيل إلى الفرات التحديات والأخطار المحيطة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، ، ٢٠١٤).
- ٨- فتحى على حسين ،" المياه و أوراق اللعبة السياسية فى الشرق الاوسط (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٧) .
- ٩- محمد ، محمود خليل ، أزمة المياه : فى الشرق الاوسط والامن القومي المصري والعربي ، المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩٨ .



- ١٠- محمد صبرى محسوب، " البيئة الطبيعية خصائصها وتفاعل الانسان معها " (القاهرة: دار الفكر العربي، ، ١٩٩٦).
- ١١- نجلاء ، مرعي ، سد النهضة الإثيوبي والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل ، (مصر: العربي للنشر، ٢٠٢٠).
- ١٢- نوري رشيد نوري ، البيئة وتلوث الأنهار الدولية (بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب ، الطبعة الأولى، ، ٢٠١١) .
- ١٣- نوار جليل هاشم وسوسن صبيح حمدان، التحديات المستقبلية لمشكلة المياه في العالم العربي، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤.

المقالات :

- ١- أحمد أبو الغيط ، الخارجية تحذر دول منبع النيل من توقيع اتفاق بدون مصر والسودان، القاهرة ، جريدة المصري اليوم ، ٠٧ يوليو ٢٠٠٩ .
- ٢- أيمن السيد عبد الوهاب ، "نحو إستراتيجية مصرية متكاملة لتأمين موارد مصر في حوض النيل، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٧٨ ، أكتوبر ٢٠٠٩ .
- ٣- سامح عباس، "العلاقات بين إسرائيل و دول حوض النيل مقال ، الاهرام السياسى ، ٦ يونيو ٢٠١٠.
- ٤- عبد الوهاب، أزمة مياه النيل: بورندي ترجح المعادلة الصفرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١، إبريل ٢٠١١ .
- ٥- أمين البار، ايمان دني ، النزاعات المائية في حوض النيل وتداعياتها علي الأمن المائي في شمال أفريقيا (النزاع المصري الأثيوبي نموذج)، ٢٠٢٢، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد (١١)، العدد (١) .

: الرسائل العلمية:



- ١- المصري ، إسرائ سمير محمد رمضان ، " أثر المناخ على الامن المائى و الغذائى فى إريتريا " ، رساله ماجستير ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، ٢٠١٦ .
- ٢- بيان العساف ، انعكاسات الامن المائى على الامن القومى العربى دراسة حالة حوض الاردن و الرافدين- رسالة دكتوراة - كلية العلوم السياسية - جامعة الجزائر - ٢٠١٩ .
- ٣- تامر محمد العربى ، المسئولية المدنية عن الاضرار الناجمة عن تلوث مياة نهر النيل و البحر الابيض المتوسط ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٢٢ .
- ٤- حسين خلف موسى، إثيوبيا بين التواجد المصرى والحضور الإسرائيلى فى حوض النيل الرؤى والإشكاليات ، ورقة بحثية، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإقتصادية والسياسية الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤ م .
- ٥- ديارى صالح مجيد، الانحباس الحرارى بسبب الطاقة كمشكلة بيئية وجيوبوليتيكيه معاصرة ، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٢ م.
- ٦- سمية مشرف العمري، الأمن المائى فى لمملكة العربية السعودية دراسة فى الجغرافيا السياسية ، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الرياض للبنات، ٢٠٠٧ م .
- ٧- علي عبده محمد عبد الحميد ، الاداة الاعلامية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الاسرائيلية فى أفريقيا منذ عام ١٩٩٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة ، ٢٠١٣ .
- ٨- فتحي علي حسين أحمد ، الموارد المائية والعلاقات الاقليمية فى الشرق الاوسط، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤ .



- ٩- ليلي العجال، الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع مستقبل الأمن المائي في دول القرن الأفريقي، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٨ م .
- ١٠- محمد عبد المنعم معين، "التعاون الاستراتيجي بين مصر وحوض النيل وتأثيره على الامن القومي المصري"، أكاديمية ناصر، رسالة دكتوراه، القاهرة، ١٩٩٤ .
- ١١- منى عبدالله الشهري، الموارد المائية البديلة ودورها في تحقيق الأمن المائي للمملكة العربية السعودية ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب فرع الجغرافيا، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، كلية الآداب، ٢٠١٢ م.
- ١٢- نصر رمضان سعد، أزمة سد النهضة الأثيوبي وآثارها على الأمن المائي المصري (المسئولية المدنية المترتبة على بنائه - سبل المواجهة) ، رسالة ماجستير ، جامعة دمنهور ، اغسطس ٢٠٢١
- ١٣- ياسين عبد الباسط أحمد المغازي ، " الصراعات في دول حوض النيل وأثرها على الأمن القومي المصري " ، رساله دكتوراه ، أكاديمية ناصر ، القاهرة ، ٢٠١٦ .
- المراجع الاجنبية :

1- Ethiopia, the Sudan, and Egypt: The Nile River Dispute
The Dam That Broke Open An Ethiopia-Egypt Disputef
Mohamed ELshopky , The impact of water scarcity on
Egyptian National Security and on Regional security in the
Nile River basin

2- Ngambouk Vitalis Pemunta and others Submit an article
entitled: "The Grand Ethiopian Renaissance Dam,



Egyptian National Security, and human and food security in the Nile River Basin”

3-Tarek Abboud Submit an article entitled: “Impact of Ethiopian Renaissance Dam on Egypt’s National Security”

) Glied, V., & Kacziba, P." (4- Water Scarcity and Water Trade: Turkish Attempts to Supply a Drying Region"

) Ferede, W., & Abebe, S. " (٢٠١٤) The efficacy of water treaties in the Eastern Nile Basin

٦-ABDUL-MONEM AL-MASHAT , Egypt’s Regional Security Policy after the January Revolution , Friedrich Ebert stiftung , July ٢٠١٢

7- Bakenaz A. Zeidan, Water Conflicts in the Nile River Basin: Impact on Egypt Water Resources Management and Road Map, June 2013.